(أيٌّ) الموصولة في الدرس النحوي

د. حماد بن محمد الثمالي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

ملخص البحث

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد :

فهذا البحث يتحدث عن " أيٍّ " الموصولة التي كثُر الخلاف فيها لغموضها، فكان من نتاج ذلك أنَّ تأنيثها بتاء التأنيث لغةٌ لبعض العرب فصيحة ؛ لورودها في القرآن الكريم، وكذا صحَّ تثنيتها وجمعها جمعي تصحيح على ما حكاه ابن كيسان .

هذا ومن أشهر قضاياها ((بناؤها على الضم وإعرابها)) فلها أربع صورٍ :

منها أن تضاف ولا يذكر صدر صلتها، وهذه الصورة هي مدار الخلاف بين النحاة، فقد أجاز فيها سيبويه وكثيرٌ من النحاة البناء على الضم والإعراب، ومنع البناء – بتأويلاتٍ مختلفة – الخليل وجماعة ؛ للإضافة التي مكنتها في الإسمية، وسلبت منها موجب البناء، وقد ترجح مذهب سيبويه ؛ لأن " أيًّا " الموصولة خرجت – عنده – عن نسق أخواتها الموصولات، بجواز حذف صدر صلتها . وتلا ذلك الحديث عن لُزومها الإضافة، لتفيد معنى التبعيض الذي لا يستفاد إلاّ بإضافتها، وهذه الإضافة لا تفيدها التعريف، لأنها معرفة بالصلة، ولا يجتمع على الاسم معرفان، وإنما أضيفت إلى المعرفة خاصة إصلاحاً للفظ .

ثم كان من مباحث هذا العمل الحديث عن " زمن العامل في " أيٍّ " "، فقد أوجب قوم أن

يكون العامل فيها مستقبلاً لا غير، وأجاز آخرون كونه ماضياً أو مستقبلاً، والراجح الأول ؛ للإبهام الذي فيها، وهذا الإبهام يناسبه المستقبل، فضلاً عن أنه لم يرد من كلام العرب ما يفيد عمل الماضي فيها .

واستتبع الحديثُ عن العامل فيها الحديثَ عن الابتداء بها، فقد منعه الكوفيون وابن هشام لما فيها – عندئذ – من معنى الشرط، على أنه قد بدا لي من كلام سيبويه صحة وقوعها مبتدأ إن لم تقع " الفاء " في خبرها – لفظاً أو تقديراً – ولم يكن الخبر صالحاً ليكون شرطاً .

ثم ختم البحث بالحديث عن " أيّةِ " الموصولة المؤنثة بتاء التأنيث وخلافهم فيها بين الصرف وعدمه .

❖ ❖ ❖

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد :

فإن لغتنا العربية قد وهبها الله خصائص فريدة، ومميزات عديدة، جعلتها تحمل نور الهداية ومشعل الإيمان لكثيرٍ من أمم الأرض، ثم حباها الله بعد بعلماء أفذاذ، تظافرت جهودهم لتدوين علوم هذه اللغة بهمة عالية وعبقرية فذة، فكان من أعظم ما أحكموه صنعة النحو، فصاغوا قوانينه وفق ضوابطَ متقنة، وقواعدَ محكمة . ولاشك أن علم النحو سليلُ ثروة لغوية ضخمة، صاحبها كثير من النظر والتحليل، والأقيسة والتعليل، فظهر في كثير من قضاياه وجهات النظر المختلفة، دلالة على ثراء هذه اللغة وخصوبة عقول علمائها، فلا نكاد نلج إلى قضية من قضايا هذا العلم إلاّ وتنثال علينا أقوال علمائه من مختلف الأمصار والمذاهب والأعصار . ومن تلك القضايا التي حازت على نصيب وافرٍ من المناقشة والتحليل قضية " أيٍّ " الموصولة .

لقد استوقفني غرابة منـــزع " أيٍّ " هذه، وذلك أنها تُعرب في أكثرِ صورها خلافاً لأكثر أخواتها الموصولات، وكان الأكثر غرابة وإلحاحاً جوازَ إعرابها وبنائها عند سيبويه في حال إضافتها مع حذف صدر صلتها، فكان ذلك سبباً رئيس لبحث هذه المسألة واستقصاء شواهدها ومختلف أدلتها .

لقد ذهب النحاة في " أيٍّ " عند إضافتها مع حذف صدر صلتها مذهبين مشهورين .

المذهب الأول : مذهب سيبويه، وتبعه جمهور البصريين، وعامة متأخري النحاة، ويتلخص في أن " أيّاً " إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كانت موصولة، وجاز إعرابها وبناؤها، والبناء أولى، ويستدلون بقراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ ثم علل سيبويه ذلك بأنه يجوز فيها حذف صدر صلتها وحدها دون باقي أخواتها، فبهذا تكون قد خالفتهن، والمخالفة تقتضي الرجوع إلى الأصل، فرجعت إليه فبُنيت .

المذهب الثاني : مذهب الخليل ويونس، والجرمي، وابن السراج، والسهيلي والكوفيون، فإنهم يوجبون في تلك الصورة إعراب " أيٍّ " ؛ لأنها مضافة، والإضافة من خصائص الأسماء ؛ فلذا تمكنت في الاسمية بهذه الإضافة، فوجب لها الإعراب ؛ لأنه الأصل في الأسماء .

وأصحاب هذا المذهب رغم إجماعهم على وجوب الإعراب، إلاّ أنهم انقسموا في توجيه إعراب " أيٍّ " في هذه الصورة إلى فريقين .

الفريق الأول : يرون أنها ليست موصولة، وإنما هي استفهامية مرفوعة بالابتداء، وهو قول الخليل، ويونس، وأكثر الكوفيين، ومع ذلك فإن بينهم بوناً في

توجيه مذاهبهم ؛ فالخليل يجعلها استفهامية رفعت بالابتداء بعد قول محذوف، وتبعه الجرمي، وابن السراج، والسهيلي .

ويونس يجعلها استفهامية رفعت بالابتداء أيضاً، لكن بعد تعليق " نتزع " عنها بها نفسها .

أما الكوفيون فإنهم انقسموا أربع طوائف في توجيه وجوب إعراب " أيٍّ " ثلاث تجعلها استفهامية، والرابعة تجعلها موصولة، وتلك الطوائف هي:

الطائفة الأولى : ترى أن " أيًّا " إستفهامية رفعت بالابتداء بعد أن اكتفى الفعل " نتزع " بـ" مِنْ كل شيعة "، فلم يعد يطلبها .

الطائفة الثانية : ترى أن " أيًّا " استفهامية رفعت بالابتداء ؛ لاكتفاء الفعل " نتزع " بالمجرور مفعولاً به، وكان يجب أن يتسلط عليها فعل آخر دلت عليه كلمة " شيعة "، وهذا الفعل في تقدير أفعال القلوب، فعُلِّق بـ" أيٍّ " نفسها .

الطائفة الثالثة : ترى أن " أيًّا " استفهامية رُفعت بالابتداء، والفعل " نتزع " بمعنى " ننادى "، فلم يعمل ؛ لأن " ننادى " يُعَلَّق إذا كان بعده جملة نصب .

الطائفة الرابعة : ترى أن " أيًّا " موصولة وفيها معنى الشرط، رُفعت بالابتداء، ولم يَعْمَل فيها " نـنــزع " ؛ لأن للشرط الصدارة .

وهذه المذاهب المختلفة تدل على عمق النزاع في المسألة، وهو ما يدل عليه قول الزجاج : ((ما يبين لي أن سيبويه أخطا في كتابه إلاّ في موضعين هذا أحدهما)) .

هذه هي أشهر قضايا " أيٍّ " الموصولة في كتب النحاة حاولت تتبعها،

وضممت إليها قضاياها الأخرى التي رأيت أن البحث يتطلبها ليخرج في هيئة سوية، ولا أدعي الإحاطة والكمال، إلاّ أنني اجتهدت وسعي، فإن يكن فيما كتبت إيضاحٌ لغامضٍ وحلٌّ لمشكلٍ، فقد استفدته أولا، وأرجو أن يصل نفعه غيري، فالعلم رحمٌ بين أهله، والله هو المأمول أن يُكافئ الإحسان بالإحسان، والإساءة بالغفران، فالعصمة له وحده، وله المنة على ما يسر .

وقد رتبت هذا البحث في مباحث مختلفة على النحو التالي :

المبحث الأول : " أيٌّ " ضبطها وأنواعها .

المبحث الثاني : اشتقاق " أيٍّ " ومعناها ووزنها .

المبحث الثالث : تذكير " أيٍّ " وتأنيثها وتثنيتها وجمعها .

المبحث الرابع : إعراب " أيٍّ " وبناؤها .

المبحث الخامس : توجيهات إعراب " أيٍّ " وما يؤخذ عليها .

المبحث السادس : ما أُخِذَ على مذهب سيبويه وبيان رجحانه .

المبحث السابع : إضافة " أيٍّ " .

المبحث الثامن : تعريف " أيٍّ " الموصولة .

المبحث التاسع : ما تضاف إليه " أيٌّ " .

المبحث العاشر : زمن العامل في " أيٍّ " الموصولة .

المبحث الحادي عشر : " أيَّةٌ " الموصولة من حيث الصرف وعدمه .

المبحث الأول : أيٌّ ضبطها وأنواعها

إن الحديث عن ((أيٌّ)) الموصولة يتطلب معرفة ضبطها، ومعرفة ضبط شقيقاها الأُخَر أيضاً، فهناك عدّة أنواعٍ لـ((أيٌّ)) تشترك جميعها في الضبط وفي الدلالة اللغوية، مع اختلافها في الاستعمال، ولأجل اشتراك جميع تلك الأنواع في هذين الأمرين، وهما : الضبط، والمعنى، فإن الحديث عن ((أيٌّ)) الموصولة في ذينك الأمرين هو الحديث نفسه عن بقية تلك الأنواع .

قال الشاطبي : ((((أيٌّ)) في جميع مواقعها تجري على أصلٍ واحدٍ، فالشاهد على أحد مواقعها شاهد على سائرها))[١] .

أمّا ضبطها فهي بفتح الهمزة وتشديد الياء على وزن ((فَعْل)) – كما سيأتي في المبحث التالي – فهي على هذا ثلاثية الأصل شأنها شأن جميع الأسماء العربية الأخرى ؛ إذ لا تكون على أقل من ذلك، فلذا لم يرد التخفيف في الموصولة ولا في غيرها إلا في ((أيٌّ)) الاستفهامية، فقد ذكروا أنه ورد فيها قليلاً، ومنه بيت الفرزدق[٢] :

تنظرت نصراً والسماكين أَيْهما ... عليَّ من الغيثِ استهلت مواطره

وأمّا أنواع ((أيّ))، فقد تعرض لعدّ تلك الأنواع عددٌ من أهل العلم تفاوت حصرهم لها، فقد جعلها بعضهم ستة أنواع[٣]، وجعلها بعض آخر خمسة أنواع[٤]، واقتصر آخرون على أقل من ذلك .

وممن استوفى حصرها أبو عبد الله، محمد بن السِّـيْد البطليوسي حيث ذكر أن لها ثمانية أنواع[٥] مستدركاً بذلك ما فات صاحب (الجُمل)؛ أبو القاسم الزجاجي،

إذ جعلها أربعة أنواع فقط[٦]، وتلك الأنواع الثمانية هي :

١ – أن تكون استفهامية، كقوله تعالى : ﴿ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾[٧] .

٢ – أن تكون شرطية، كقوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٨]

٣ – أن تكون موصولة، كقوله تعالى : ﴿ ثم للنـــزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً ﴾[٩] .

٤ – أن تكون دالة على الكمال، فتكون مع النكرة صفةً، ومع المعرفة حالاً نحو : زيدٌ رجلٌ أيُّ رجل، وعبد الله أيَّ رجل .

٥ – أن تكون وصلة لنداء ما فيه الألف واللام، كقوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ﴾[١٠] .

٦ – أن تكون تعجباً، فلا تضاف إلاّ إلى النكرات، نحو : ((أي رجل أنت !))، ولئلا يلتبس التعجب بالاستفهام يُدْخَل عليها ((سبحان الله)) أو ما شابهه[١١] مما يُمحِّضُها للتعجب .

٧ – أن تكون نكرة موصوفة بمنزلة ((ما)) و((مَنْ)) نحو : ((مررت بأيٍّ معجبٍ لك)) . وذكر ابن هشام أن هذا غير مسموع[١٢] .

٨ – أن تكون للتخصيص، كقول العرب: ((اللهم اغفر لنا أَيَّتُها العصابة)) .

و((على المضارب الوضيعة[١٣] أَيُّها الرجل)) .

وأيّ في جميع استعمالاتها المختلفة سابقة الذكر معربة إلا ما كانت للنداء فإنها

مبنية[١٤]، أو الموصولة فقد انفردت بورود الأمرين فيها، فهي في أكثر صورها معربة، ويجوز أن تُبنى على خلافٍ كبيرٍ في هذه المسألة، وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه إن شاء الله .

المبحث الثاني: اشتقاق أيّ ومعناها ووزنها

تحتاج معرفة وزن أيٍّ كلمة من الكلمات العربية إلى معرفة اشتقاقها المبنيّ على معناها الدلالي، ومن ثم نصل إلى وزنها، فـــ((أيٌّ)) اسمٌ مشتقٌ، إلاّ أنه اختُلِف في مادة اشتقاقها، فذهب قوم إلى أنها مشتقة من ((أوَى يأْوِى أوْياً وأُوِيّاً))، ومعناه التجمع[١٥]، وهو مذهب الخليل، وابن فارس، وابن جني، ويدللون على أنها مشتقة من ذلك الأصل الذي يفيد معنى التجمع أمران :

الأمر الأول : المعنى الدلالي لهذه الكلمة، فـــ((أيٌّ)) تفيد تبعيض ما أضيفت إليه[١٦] ؛ وذلك أن قول القائل مثلاً : ((يعجبني أيُّهم قائمٌ)) تفيد فيه ((أيٌّ)) الموصولة أنه يعجب ممن هو قائمٌ وحده، وأنّ من لم يقم ليس بمعجبٍ له، فـــ((أيٌّ)) هنا أفادت العَجَبَ من فريق دون الآخر، فمن هنا كانت لإفادة التبعيض ؛ ولهذا المعنى التبعيضي حُملت في حال إعرابها على نظيرها ((بعض)) التي هي بمعناها، وعلى نقيضها في المعنى ((كل))[١٧] فأعربت، فمن قواعدهم المشهورة حمل النقيض على نقيضه، كما يحمل الشبيه على شبيهه، وهنا حملت على النقيض والشبيه معاً[١٨] .

و((الأَوْيُ)) وهو المصدر لـــ((أيٌّ)) فيه ذلك المعنى التبعيضي ؛ لأنّه من التجمع، والتجمع انضمام الشيءِ إلى آخر ؛ يقال : تَأَوَّتِ الطير إذا انضم بعضها

إلى بعض، فهن أُوِيٌّ، ومتأويات[١٩]، وبعض الشيء راجع إلى جميعه[٢٠]، فمن هنا يظهر ارتباط معنى ((أيّ)) الذي يفيد التبعيض بمعنى ((الأَوْي)) الذي هو التجمع؛ فهو أبعاض أوت إلى بعضها فحصل الأُوِيّ الذي هو التجمع .

أمّا الأمر الثاني: وهو الدليل الصرفي على أنّ ((أيـــّاً)) مشتقة من الأَوْي، فإن الياء المشدَّدة التي هي في بناء ((أيٌّ)) تعتبر يائين – كما هو مَعلومٌ صرفياً – وإذا اجتمع في كلمة واحدة ياءان ؛ إحداهما لام الكلمة والثانية عينها – كما هو الحال في ((أيٌّ))، فإنه يحكم بأن عين تلك الكلمة واوٌ ؛ لكثرة ما عينه واو، فهو أضعاف ما عينه ياءٌ، نحو : طويت، ولويت، وشويت، وقلة ما عينه ياء نحو : حييت، وعييت، فلما اجتمعت الواو والياء، وكانت الواو سابقة ساكنة قلبت ياءً وأدغمت في الياء الأخرى، فصارت ((أيّاً))، كما تقول : ((طويت طيّا، ولويت ليا))[٢١] . وهنا نشير إلى أنّ ((أيّاً)) في جميع أنواعها الموصولة وغير الموصولة تجري على أصل واحدٍ في الاشتقاق وغيره[٢٢]، وبناءً على ما سبق من بيان اشتقاق ((أيٌّ)) فإن وزنها يكون ((فَعْل)) بفتح الفاء وسكون العين .

وأمّا المذهب الآخر، فإنه يرى أنّ ((أيّاً)) مشتقة من ((أيي)) الذي يعني التعيين، وهو مذهب أبي زيد السُّهيلي[٢٣]، فإنه يرى أن معناها راجع إلى معنى التعيين والتمييز للشيء، فمنه : أيَاة الشمس ؛ لضوئها لأنه ضوءٌ يبينها ويميزها من غيرها، ومنه الآية، وهي العلامة، ومنه أيضاً قولهم: ((خرج القوم بآيتهم))، أي بجماعتهم التي تتميز بها، ويتميزون بها من الاختلاط بغيرهم، قال بُرْج ابن مُسْهِرٍ الطائي[٢٤] :

خَرَجنا من النَّقْبَيْن لا حيَّ مثلُنا   بِآيَتِنا نُزْجي اللقاحَ المطافلا

ومنه : تَأَيَّيْتَ بالمكان، أي تَلَبَّثْتَ لتتبين شيئاً وتميزه، قال امرؤ القيس بن عابس[٢٥] :

قفْ بالديار وقوف حابس وتَأيَّ إنك غير يائس

ومنه : تآييتُ – بالمدّ –، أي : ((تظاهرتُ حتى عَرفتُ ومَيَّزتُ)) .

فوزنها على مذهب أبي زيدٍ السهيلي ((فَعْل)) أيضاً، فعليه لا خلاف بين المذهبين في الوزن وإن اختلفا في المعنى . والله أعلم .

المبحث الثالث: تذكير ((أيّ)) وتأنيثها وإفرادها وتثنيتها وجمعها

التذكير والإفراد وما تفرع عنهما من خصائص الأسماء، وتلك الخصائص ضرورة من ضرورات الاستعمال اللغوي في لغتنا العربية .

وقد ذكر اللغويون أنّ التذكير أصلٌ يتفرع عنه التأنيث[٢٦]، وأن الإفراد أصل يتفرع عنه التثنية والجمع .

والأسماء الموصولة في جملتها لا تنفك عن التذكير والإفراد وفروعهما، سواء كان ذلك في اللفظ أو في المعنى، فمنها ما يستعمل للمذكر المفرد كالذي، ومنها : ما يستعمل للمؤنث المفرد، كالتي، ثم يدخلهما بعد ذلك التثنية والجمع .

وهناك نوع آخر من الأسماء الموصولة أطلق عليه النحاة الموصولات المشتركة[٢٧]، وهي تستعمل للواحد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ، ومن تلك الموصولات المشتركة ((مَنْ)) و((ما)) و((أيٌّ)) فـــ((مَنْ)) للعاقل، و((ما)) لغير العاقل، وانفردت ((أيٌّ)) بأن تستعمل للعاقل وغيره على حَدٍّ سواء، وانفردت أيضاً بدخول تاء التأنيث عليها، فيقال فيها : ((أية))، إلاّ أن

الأكثر الشائع أن تستعمل بلفظ المفرد المذكر مع المفرد، والمثنى، والجمع العاقل وغير العاقل[٢٨]، فيقال مثلاً : ((يعجبني أيهم جاء أولاً))، فـ((أيٌّ)) يصح أن يُعنى بها – هنا – واحداً أو اثنين أو جمعاً عاقلاً أو غير عاقل، فلذا يُعاد إليها من الفعل الضمير مفرداً مذكراً مراعاة للفظها المفرد المذكر، فإن روعي معناها من حيث التثنية أو الجمع جاز بقاؤها على الإفراد أيضاً وأعيد إليها الضمير من صلتها مثنى أو جمعاً، فيقال : ((يعجبني أيهم جاءا أولاً، أو جاءوا أولاً))[٢٩] .

وكما أنه يستعمل مع المذكر مفرداً ومثنى وجمعاً عاقلاً وغير عاقل بصيغة المفرد المذكر – حسب الصور التي سبق ذكرها – فإنه يستعمل مع المؤنث المفرد وغير المفرد عاقلاً وغير عاقلٍ بصيغة المفرد المذكر أيضاً، فيقال : ((يعجبني أيهن جاء أولاً))، فإنه يصح في هذا المثال أن يُراد بـ((أيٌّ)) واحدة أو اثنان أو جمعٌ عاقلاً أو غير عاقل ؛ فلذا عاد إليها الضمير من الفعل مفرداً مذكراً[٣٠]، وذلك مراعاة للفظ ((أيٌّ))، فإن روعي مع التأنيث معنى التثنية أو الجمع أعيد إليه الضمير المناسب مؤنثاً، ولا ريب مع بقائه على الإفراد والتذكير، فيقال : ((يعجبني أيُّهن جاءت أولاً، وأيَّهن جاءنا أولاً، وأيَّهن جئن أولاً))[٣١] . ويستشهدون على تذكيرها وهي في المعنى لمؤنث بقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُۚ ﴾[٣٢]، وبقولـــه تعالى : ﴿ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾[٣٣]. ومن خلال ما سبق نجد أن ((أيـــاً)) في تلك الأمثلة على قسمين

إما مضافة إلى ضمير المذكر نحو : ((أيهم)) ؛ وإما مضافة إلى ضمير المؤنث نحو ((أيهن)) وهي في الموقعين كليهما بلفظ المذكر المفرد، ونلحظ أنها حين إضافتها إلى ضمير المؤنث صار معناه مؤنثاً، ومع ذلك لم يجب تأنيث الضمير العائد

إليها بل يصح أن يذكر ويصح أن يؤنث فيقال: ((يعجبني أيَّهن جاء أولاً)) بالتذكير، و((يعجبني أيّهن جاءت أولاً)) بالتأنيث، فالتذكير مراعاة للفظ ((أيّ))، والتأنيث مراعاة لمعناها إن كان يُعنى بها مؤنثاً[٣٤]، إلاّ أن الأفصح عند إضافتها – على ما ذكر الأُبّذيّ – أن يكون بلفظ المذكر[٣٥] .

وإذا لم تُضف فإنها صالحة للمذكر والمؤنث المفرد والمثنى والمجموع عاقلاً وغير عاقلٍ، فيقال : ((يعجبني أيّاً جاء أولاً))، فيصح أن يُعنى بـ((أيّ)) واحدٌ أو اثنان أو جمعٌ، وأن يُعنى بها واحدة أو اثنان أو جمعٌ وذلك مراعاة للفظها، وإن روعي معناها عاد إليها الضمير المناسب كما سبقت إليه الإشارة .

أما تأنيث ((أيّ)) بأن تلحقها تاء التأنيث، نحو ما أنشده ابن مالك[٣٦] :

إذا اشتبه الرشدُ في الحادثا ت فارض بأيَّتِها قد قُدر

ففيه أقوال :

الأول : أنّ تأنيث ((أيّ)) شاذّ، وهو قول علم الدين اللوْرَقي الأندلسي، والرضي[٣٧] .

الثاني : أنّ التأنيث لغة ضعيفة، قال أبو حيان: قال ابن كيسان : بعض العرب إذا أراد التأنيث قال: أية، نحو: ((يعجبني أيتهنّ في الدار))، و((لأضربن أيتهن في الدار))، وهذه اللغة ضعيفة، وأهلها يثنون ويجمعون[٣٨] .

وهنا ننبه إلى أنّ وصف هذه اللغة بالضعف يبدو أنه من كلام أبي حيان، وتبعه ابن عقيل[٣٩]، وليس ذلك من قول ابن كيسان .

الثالث : أن ((أيـّاً)) إذا أريد بها المؤنث أُلحقت التاء في الأشهر، وهو قول الجزولي[٤٠] .

الرابع : وهو قول الفراء[٤١] فإنه ذكر أن العرب تؤنث ((أيّاً)) وتذكرها، دون أن يصف ذلك بقلةٍ، أو ضعفٍ، أو شذوذٍ، أو غير ذلك، فقال : ((والعرب تفعل ذلك في ((أيٍّ)) فيؤنثون ويذكرون والمعنى التأنيث، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾[٤٢]، ويجوز في الكلام : بأية أرضٍ ؛ ومثله ﴿ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ ﴾[٤٣]، ويجوز في الكلام : في أية صورة، وقال الشاعر :

بأي بلاءٍ أم بأية نعمة يُقَدَّمُ قبلي مسلمٌ والمهلبُ))[٤٤]

الخامس : أن تأنيث " أيٍّ " قليل ؛ لأنه لغة لبعض العرب، نص على ذلك ابن كيسان، فقال : ((وبعض العرب إذا أراد التأنيث قال : أية))[٤٥]، وهو ما يفهم من كلام الخليل ومن تابعه، قال سيبويه : ((وسألت الخليل – رحمه الله – عن قولهم: أيهن فلانة، وأيتهن فلانة، فقال: إذا قلت: أيٌّ، فهو بمنزلة ((كل)) ؛ لأن ((كلاً)) مذكر يقع للمؤنث والمذكر، فإذا قلت: ((أيتهنّ)) فإنك أردت أن تؤنث الاسم، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل – رحمه الله – يقولون: كلتهن منطلقة))[٤٦]. ومن خلال ما تقدم يتضح أن تأنيث أيٍّ بإلحاقها تاء التأنيث قليلٌ لغة لبعض العرب فصيحة؛ لأنّ التماثل الذي ذكره الخليل بين ((أيٍّ)) و((كلٍّ)) في أمرين :

الأول: أن كلمة ((أيٍّ)) تستعمل للمذكر والمؤنث كما أن كلمة ((كل)) تستعمل للمذكر والمؤنث .

الثاني: أن ((كلاً)) يؤنثها بعض العرب، كما أن ((أياً)) تُؤَنَّثُ مثل

((كل))، وهنا موضع الفائدة التي من أجلها سقنا نص الخليل، فسياق كلامه يفيد أن تأنيث ((أيٍّ)) قليل ؛ لأنه بمنزلة تأنيث ((كل)) وتأنيث ((كل)) قليل ؛ لأنه لغة لبعض العرب، وليست لغة لكل العرب على حدّ وصفه .

وقد فهم أبو سعيد السيرافي – رحمه الله – من قول الخليل السابق قلة تأنيث ((أيّ))، فقال : ((الاسم المذكر الذي يقع على المذكر والمؤنث بلفظٍ واحد، ربما أدخلوا عليه علامة التأنيث إذا أوقعوه على مؤنث توكيداً لتأنيثها، ومن ذلك ما ذكره الخليل من قولهم : ((كلتهن، وأيتهنّ))، والباب ((كلهن، وأيُّهنَّ))، ومن ذلك قولهم : ((زيد خير الرجال، وعمرو شر الرجال، وهند خير النساء، ودعدٌ شر النساء))، وربما قالوا : خيرة الناس، وشرة الناس، والباب في ذلك التذكير، قال حسان بن ثابت[٤٧] :

لعن الله شَرّة الدُّور كُوثا ورماها بالفقر والإمعار))[٤٨]

وأنشد ابن خروف[٤٩] :

* تأبّري يا خيرة الفسيل *

ونصّ الأعلم الشنتمري على أنّ ((أيتهنّ)) مثل ((كلتهن))، فقال: ((وذكر سيبويه عن الخليل أنّ قولهم : ((أيهن فلانة، وأيتهن)) بمنزلة قول بعض العرب : ((كلتهن في كلهن))[٥٠]. وهذا يفيد أن تأنيث ((أي)) قليل لمماثلتها ((كلتهنّ)) التي سبق القول بقلة تأنيثها . وهو مذهب ابن مالك[٥١] والشاطبي[٥٢] .

وأما ما ذكر الفراء من أن العرب تؤنث ((أيّ)) وتذكرها دون أن يصف ذلك بقلة، أو ضعف، أو شذوذ، فلا يؤخذ منه استواء التذكير، والتأنيث في

الكثرة؛ لأنه قد ذكر ذلك عرضاً في أثناء الحديث عن تأنيث ((كل)) بـ((كلتا)) فاستأنس لذلك بتأنيث ((أيٍّ)) لا غير، فتحصل من ذلك أن ما قاله ابن كيسان : من أنّ تأنيث ((أيٍّ)) لغةٌ لبعض العرب موافقٌ لقول الخليل ومن تابعه، القائلين بقلة تأنيث ((أيٍّ)) ؛ لما يقتضيه التبعيض الذي في قول ابن كيسان من قلة، وهو أيضاً مع موافقته لقول الخليل أكثر دقة ؛ لتخصيصه ذلك ببعض العرب، وإن فاته تحديد أهل تلك اللغة، ولاشك أنّ ابن كيسان ثقة فيما ينقل، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

ومع وضوح قولي الخليل وابن كيسان واتفاقهما، ووجوب الوثوق بنقل ابن كيسان ؛ إذ إنه يحكي ذلك لغة عن بعض العرب، وكذلك الفراء الذي ذكر أن العرب تذكّر ((أياً)) وتؤنثها، مع كل هذا رأينا أن علم الدين الأندلسي يجعل تأنيث أيٍّ شاذاً، وأن أبا حيان وابن عقيل يجعلانه لغة ضعيفة .

وهذان القولان يبدو أنهما جانبا الصواب، فقد ورد تأنيث ((أي)) في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ﴾[٥٣] وقوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴾[٥٤]، وقولهم : ((اللهم اغفر لنا أيتها العصابة))[٥٥] وورد في أشعار العرب مما استشهد به النحاة قول زهير :

بَانَ الخليطُ، ولم يأووا لمن تركـوا
وزوّدوك اشتيـاقاً أيَّـةً سلكوا[٥٦]

وقول الكُمَيْت[٥٧] :

بأيِّ كتابٍ أم بأيةِ سُنَّةٍ ترى حبَّهم عاراً عليّ وتحسِب

وقول عبد الله بن الحُرّ الجُعْفِي، أنشده الفراء[٥٨] :

بأيّ بلاءٍ أم بأيـــــة نعمـــــةٍ يُقـــدَّم قبلي مسـلمٌ والمهلبُ

وقول الآخر، أنشده ابن مالك[٥٩] :

إذا اشتَبَه الرُّشدُ في الحادثا تِ فارضَ بأيَّتِـــها قـــد قُدِر

وقول الآخر[٦٠] :

وأَيَّـــةِ بلـــدةٍ إلاّ أتيـــنا من البلـــدانِ تَعْلَمـُها نِزَارُ

فمع هذه الشواهد لم يبق ما يُؤَيِّد أن تأنيث ((أيٍّ)) لغةٌ ضعيفةٌ أو شاذة، لاسيما أن الآيتين اللتين سقناهما شاهدين على تأنيث ((أي)) لم نجد أحداً من القُرّاء قرأ واحدة منهما بتذكير ((أيّ))، وهذا وحده دليل قاطع على أن تأنيث ((أيّ)) ورد في فصيح الكلام، وهو القرآن الكريم، وحسبك به شاهداً، علاوة على أن متقدمي النحاة الذين تحدثوا عن تأنيث ((أي)) كالخليل، وسيبويه، والفراء، وابن كيسان، وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، لم نجد لهم إشارة إلى ضعف تأنيث ((أي)) أو شذوذه، ولو كان كذلك لوجدناه في كلامهم، فيبدو أن علم الدين الأندلسي، وأبا حيان، وابن عقيل قد فاقم ذلك – مع جلالة قدرهم ورسوخهم – ولم نجد من المتأخرين من شايعهم، فابن مالك، وابن أبي الربيع، والمرادي، والشاطبي يذهبون إلى ما ذهب إليه الخليل[٦١] ومن تبعه .

وأمّا قول الجزولي : ((بأن ((أيّاً)) إذا أريد بها المؤنث ألحقت التاء في الأشهر))[٦٢]، فمفاده عكس ما أفاده قول الخليل، وقول ابن كيسان، فقد ذكرنا فيما سبق ما يوجب الوثوق بقولهما، واعتباره رداً على الجزولي – رحمه الله –

وغيره . ولهذا أنكر الأُبذي، والعطار، وهما من (شراح الجزولية) قول الجزولي هذا، فقال الأُبذي : ((هذا الذي ذكره على الإطلاق باطلٌ))[٦٣] .

وقال العطار : ((ليس – يعني ما قال الجزولي – بالأشهر، بل يقال : ((أيٌّ)) للمذكر والمؤنث قال تعالى : ﴿ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾[٦٤]، و﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ ﴾[٦٥]، وقال : ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ﴾[٦٦] بالتاء))[٦٧] .

وبعد هذا نطمئن إلى أنّ تأنيث ((أي)) لغةٌ لبعض العرب قليلة، ومع ذلك فهي لغة فصيحة ؛ لورود ذلك في القرآن الكريم وغيره، ولا يشوب هذا الحكم قول الفراء السابق، الذي جعلته مذهباً مستقلاً لما يوحي ظاهره بالتسوية بين التأنيث والتذكير .

فالفراء لم يكن همه الحديث عن تأنيث ((أيٍّ)) وتذكيرها، وإنما ساق التأنيث والتذكير لـــ((أيٍّ)) دليلاً على مذهبه في أن ((كِلت)) تأنيث لـــ((كل)) كما أن ((أيّة)) تأنيث لـــ((أيٍّ))[٦٨] فقط، فعندي أن هذا ليس مذهباً أو قولاً فصلاً، وإنما سقته هناك قولاً لما يوحي به ظاهره مجرداً عن النظر في المسألة بجميع ما قيل فيها، والله الموفق .

تثنية ((أيٍّ)) وجمعها:

سبق الحديث عن أنّ الكثير في استعمال ((أيٍّ)) أن تكون بلفظ المفرد المذكر مع المفرد، والمثنى، والجمع مذكراً، أو مؤنثاً .

وهنا نتحدث عن جانب آخر من جوانبها، وهو تثنيتها وجمعها، ونعني بالتثنية والجمع هنا إلحاقها علامة التثنية، وعلامتي جمعي التصحيح، فيقال مع المثنى: ((أَيَّانِ،

وأيَّيْنِ))، ومع جمع المذكر الســــالم: ((أيّونَ، وأيّينَ))، ومع جمع المؤنث السالم: ((أيّاتٌ، وأيّاتٍ))، حسب الموقع الإعرابي .

وتثنية ((أيٍّ)) وجمعها على ما ذكرته قبل مثلّه العلماء في كتبهم، وأثبتوا استعماله، إلاّ أن المتتبع لأقوالهم في ذلك يلحظ فروقاً دقيقة بينها، كما يلحظ أيضاً أن بعض تلك الأقوال منافٍ لما أثبته الجميع، ويمكن تفصيل تلك الأقوال في خمسة مذاهب، هي :

المذهب الأول : ذهب أبو بكر ابن الأنباري إلى جواز تثنية ((أيٍّ)) وجمعها دون تقييدٍ، أي : أنه لم يقل بقلة ذلك، أو كثرته، أو ضعفه، أو غير ذلك، فقال : ((إن شئت قلت : ((أيّانِ قاما الزيدان أم العمران ؟، وأيُّون قاموا الزيدون أم العمرون ؟، وأيَّةُ قامت هندٌ أم جُملٌ ؟ وأيَّتانِ قامتا الهندان أم الجملان ؟، وأيّاتُ قُمن الهندات أم الجُمْلات ؟))[٦٩] .

المذهب الثاني : ذهب أصحاب هذا المذهب إلى جواز التثنية والجمع، منبهين على أنّ ذلك لغةٌ لبعض العرب دون أن ينص أصحاب هذا المذهب على ضعف هذه اللغة أو غيره، وممن قال بهذا ابن كيسان والأبذي[٧٠]، والرضي[٧١]، والصبان[٧٢] .

والفرق بين هذا المذهب والمذهب الأول أن هذا المذهب قيد التثنية والجمع بأنها لغة لبعض العرب، ويفهم من هذا القلة وهو ما يقتضيه التبعيض .

المذهب الثالث : ذهب من قال بهذا المذهب إلى أنّ تأنيث ((أَيٍّ)) لغةٌ شاذة، وأن التثنية والجمع وهي مبنية على ذلك أشذ منها، وهو مذهب علم الدين اللّوْرَقي الأندلسي، قال الرضي: ((قال الأندلسي : التاء فيه – يعني في

أي – شاذٌ .... وبعض العرب يتثنيها ويجمعها أيضاً في الاستفهام وغيره .... وهما أشذ من التأنيث، ومجوزهما تصرفها في الأعراب))[٧٣] .

المذهب الرابع : ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن تثنية ((أَيٍّ)) وجمعها لغةٌ ضعيفة لبعض العرب، وهو مذهب أبي حيان، فقال : ((قال ابن كيسان : وبعض العرب إذا أراد التأنيث، قال : ((أية)) نحو : ((يعجبني أيتهن في الدار))، و((لأضربنّ أيتهن في الدار))، وهذه لغةٌ ضعيفة، وأهلها يثنون ((أياً)) ويجمعونها إن أرادوا ذلك))[٧٤] . وتبعه على ذلك ابن عقيل[٧٥] .

والفرق بين هذا المذهب والمذهب الثالث أن هذا المذهب جعل التثنية والجمع لغة ضعيفة لبعض العرب، ولم يشر المذهب الثالث إلى ضعف هذه اللغة، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنها لغة لبعض العرب فقط .

المذهب الخامس : ذهب ابن التستري الكاتب إلى أن ((أيّاً)) تؤنث وتثنى ولا تجمع، فقال: ((ولفظة ((أيٍّ)) كيف تَصَرَّفَتْ حاله في التذكير والتأنيث موحدٌ، ويثنى ولا يجمع))[٧٦] . هذا هو لفظه بنصه، وهذا مذهبٌ غريبٌ لم نجد له مستنداً من كتب أهل هذا الشأن، فربما كانت كلمة ((لا)) التي في قول ابن التستري مقحمة في نص كتابه، إمّا في أصل مخطوطتيه التي اعتمد عليها المحقق، وإمّا أنها أقحمت في أثناء التحقيق . فإن كان الأمر كذلك فسيعود هذا المذهب إلى المذهب الأول، الذي ذهب إليه أبو بكر ابن الأنباري، من جواز تثنية ((أي)) وجمعها دون تقييد، أو أن يكون هناك كلمة ((لا)) أخرى سقطت من نص ابن التستري، فيصبح نصه : ((ولفظة أي كيف تصرفت حاله في التذكير

والتأنيث موحد و [لا] يثنى ولا يُجمع .

وعليه فإن قبول قول ابن التستري هذا على الهيئة التي هو عليها في كتابه أمر عَسِرُ القبول والتوجيه، لأمرين :

الأول : مخالفته لما أثبته غيره من العلماء من ورود تثنية ((أَيٍّ)) وجمعها . وإن كان بينهم تفاوت في الحكم على جواز الجمع والتثنية – فما حكاه ابن كيسان – دليل قوي لا يسوغ إنكاره ؛ لأنه يروى ذلك عن العرب، وقد قال العلماء : من حفظ حجة على من لم يحفظ .

الثاني : أن ((أيّاً)) اسم متمكن في الاسمية ؛ لاشتقاقها، وإضافتها، وتذكيرها، وتأنيثها، وصرفها، وهذه كلها من دلائل التمكن في الاسمية . والتثنية، والجمع مما يقتضيه التمكن في الاسمية، فمقتضى ذلك جواز التثنية والجمع، فكيف يسوغ ترك الجمع ؟! هذا فضلاً عن أن التثنية والجمع فرعا الإفراد، وهما متلازمان، وإثبات التثنية وهي أحد الفرعين، ونفي الجمع وهو الفرع الآخر يؤدي إلى إثبات فرع ونفي فرع آخر ملازمٍ له، وهو ما يجب إثباته قياساً، ولا يترك القياس إلا بوجود نصٍ يخالفه، والنص هنا متعذرٌ، فيظهر لي – والله أعلم – أن في ذلك تحكم يجب تركه إلى ما يوجبه القياس، وهو إجازة الجمع كما جازت التثنية .

وبعد أن ظهر لنا ما في نصّ كتاب ابن التستري من خللٍ، فأيّ المذاهب الأخرى السابقة أولى بالقبول ؟

إنّ المتأمل لتلك المذاهب يجدها تشترك في إثبات التثنية والجمع مع تفاوتٍ في الحكم على ذلك فبعضها أفهمت عبارته الجواز مطلقاً ؛ لعدم تقييده ذلك، بينما قيده مذهب بأنها لغة لبعض العرب، وقيده مذهب آخر بأنها لغة شاذة، وقيده مذهبٌ رابع بأنها لغة لبعض العرب ضعيفة، وهو ما زعمه أبو حيان .

والأرجح من المذاهب السابقة هو ما حكاه ابن كيسان من أن التثنية والجمع لغة لبعض العرب ؛ لأنّ من يحكي من العلماء لغة عن العرب يجب الوثوق به ؛ لأن ما يحكيه رواية وليس رأياً، فيجب ألاّ نعدوه .

وأمّا تثنيتها وجمعها، فيبدو أنّ أجود أوصاف الأقدمين لها هو وصف ابن كيسان ؛ لأن القياس يقتضي تثنية ((أيٍّ)) وجمعها ؛ لتمكنها في الاسمية بتصرفها في الإعراب على حدّ قول علم الدين اللورقي الأندلسي(٧٧)، فهذا التمكن في الإعراب من المرشحات القوية للتثنية والجمع جمعي تصحيح .

وأمّا قول علم الدين اللورقـــي بأن ذلك شاذٌ، فلا أرى صوابه لأن الشذوذ لا يكون إلاّ في المسموع المخالف للقواعد المطرده وليس ثمت مسموع، ولأجل ذلك قال العلماء : الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، فلم يعد الأمر هنا أمر شذوذٍ، وإنما هو لغة قليلة موافقةً لأبي الحسن ابن كيسان مع عدم التنكير على من قال بجواز ذلك مطلقاً، إلاّ أن الأكثر مطاوعة هو قول ابن كيسان . والله الموفق للصواب .

المبحث الرابع : إعراب ((أيّ)) وبناؤها

الكلمات العربية على ثلاثة أقسام هي : الأسماء، والأفعال، والحروف، وهذه الأقسام الثلاثة تنقسم باعتبار الإعراب والبناء إلى قسمين ؛ معربٌ، ومبنيٌّ، فالحروف جميعها مبنية لا غير، فلذلك كان الأصل فيها البناء، وأمّا الأسماء فإن الأصل فيها الإعراب ؛ لاحتياجهم إلى التفريق بين المعاني المختلفة من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة(٧٨). ومع أصالة الإعراب في الأسماء إلا أنه وجد أسماءٌ قد بُنيَت فلم يتغير آخرها بدخول العوامل المختلفة عليها، وقد التفت إلى ذلك النحاة وعللوه بأن ما بُني من الأسماء إنما بُنيَ بسبب مشابهة تلك الأسماء للحروف، فلمّا

أشبهتها أخذت حكمها فَبُنِيَت، وهذه المشابهة ذكروا لها وجوهاً عدّة، قال ابن مالك :

والاسمُ منه معـــربٌ ومبني لشـــبهٍ من الحـــروفِ مدني

كالشبهِ الوضعيِّ في اسْمَي جئتَنَا والمعنـــويُّ في متى وفي هُنا

وكَنِيَابَةٍ عن الفعـــلِ بلا تأثـــرٍ وكافتقـــارٍ أُصِّلا

ونقل الشاطبيّ أن بعضهم ذكر أنّ أوجه الشبه التي يبنى بسببها الاسم اثنان وعشرون وجهاً(٧٩) .

وبناءً على ما ورد في نصِّ ابن مالك السابق، وهو ما يقرره النحاة قاطبة أيضاً، فإن الأسماء الموصولة مبنية، لمشابهتها الحروف في الافتقار إلى الصلة التي تتمم معانيها ؛ إذ لا يعقل معنى الاسم الموصول مجرداً عن صلته، وهذا الافتقار في الأسماء الموصولة مُشْبِهٌ لافتقار الحروف إلى ضَمِيْمَةٍ أخرى تتمم معانيها؛ فلذا قالوا: الحرف ما دل على معنى في غيره(٨٠)، فمن ثم كان الأصل في الأسماء الموصولة البناء مراعاة لهذا الشبه .

ومع مشابهة الأسماء الموصولة جميعها للحروف في هذا الجانب الافتقاريِّ، فقد أُعرب بعضُ تلك الأسماء، وهي المثنى ؛ اللذان، واللتان، وأعرب " الذين " عند بعض العرب إعراب جمع المذكر السالم(٨١)، وأُعربت " أيُّ " الموصولة في غالب أحوالها . وإنما أعربت هذه الأسماءِ الموصولة لتمكنها في الاسمية الذي هو سببُ إعراب الأسماء، فالمثنى والمجموع جمعاً سالماً من هذه الموصولات إنما أُعربت ؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، فمكنها ذلك في الاسمية فعادت إلى أصل الأسماء، والأصل في الأسماءِ الإعراب(٨٢) ؛ لأن معاودة الأصل يكون بأقل سبب كما يقرره النحاة في قواعدهم العامة ؛ إذ يقولون : الرجوع إلى الأصل يكون

بأتفه الأسباب، ولاشك أنّ التثنية والجمع سببان قويان، فأعادا ما لحقاه إلى أصله من وجوب الإعراب، فلذا أعرب المثنى والمجموع جمع سلامة من الموصولات .

وأمّا " أيٌّ " عند استعمالها موصولة فإنّ الأصل فيها الإعراب أيضاً، وإنما أعربت لخروجها عن بقية الأسماء الموصولة بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فأيٌّ لا تنفك عن الإضافة ؛ إما لفظاً، وإمّا تقديراً[٨٣]، فلما تحقق فيها ما هو من خصائص الأسماء عاودت الأصل في الأسماء وهو الإعراب؛ فلذا كان مقتضى هذا القياس وجوب إعرابها مطلقاً، وهو مذهب جمع معتبرٍ من أهل العلم كالخليل، ويونس، والجرمي، وأبي بكر بن السراج، والسهيلي فضلاً عن شهرته مذهباً للكوفيين[٨٤]. ومع وضوح هذا القياس في ظاهره واستحقاق " أيٌّ " بموجبه الإعراب، إلاّ أن سيبويه، والمازني، وجمهور البصريين، وعامة متأخري النحاة أجازوا بناءها على الضم عندما تضاف ويحذف صدر صلتها[٨٥]، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[٨٦] وهذه الصورة التي أتت عليها " أي " في الآية الكريمة هي إحدى أربع صور تقع عليها " أيٌّ " الموصولة، فجمهور النحاة يرى وجوب إعراب " أيٌّ " فيها إلا الصورة التي عليها الآية، فقد وقع فيها النـــزاع، وقبل الشروع في عرض مذهب كلّ فريق من النحاة لابدّ من ذكر الصور التي تأتي عليها " أيٌّ "[٨٧] ؛ لما يقتضيه ذكرها من معرفة حكم إعراب " أيٌّ " وبنائها، وتلك الصور هي :

<u>الصورة الأولى</u> : أن لا تضاف " أيٌّ " ولا يذكر صدر صلتها، نحو : اضرب أياً قائم .

<u>الصورة الثانية</u> : أن تضاف " أيٌّ " ويذكر صدر صلتها، نحو : اضرب أيَّهم هو قائمٌ .

الصورة الثالثة : أن لا تضاف " أي " ويذكر صدر صلتها، نحو : اضرب أياً هو قائمٌ .

الصورة الرابعة : أن تضاف ((أي)) ولا يذكر صدر صلتها، نحو : اضرب أيُّهم قائمٌ .

وهذه الصور الأربع التي تأتي عليها " أيٌّ " لا خلاف بين أكْثَر النحاة في وجوب إعرابها بالحركات في الصور الثلاث الأولى، أمّا الصورة الرابعة وهي أن تكون مضافة وصدر صلتها محذوف على – حدِّ وصف سيبويه ومن تابعه – فقد انقسم النحاة فيها إلى فريقين :

الفريق الأول وهم : أهل الكوفة، والخليل، ويونس، والجرمي، وابن السراج، والسهيلي .

والفريق الآخر وهم : سيبويه وجمهور أهل البصرة وعامة متأخري النحاة .

فذهب الفريق الأول إلى وجوب إعراب " أيٌّ " في هذه الصورة لا فرق عندهم بين هذه الصورة، وبين الصور الثلاث السابقة(٨٨)، ومذهبهم لغة جيدة حكى ذلك سيبويه، فقال: ((وحدثنا هارون أن ناساً وهم الكوفيون يَقرؤنها ((ثم لننـزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الرحمن عتيا)) وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيِّهم أفضل))(٨٩) .

وقال السيرافي: ((واعلم أن الكوفيين يجرون " أيَّهم " مُجرى " ما " و" مَنْ " في الاستفهام، والمجازاة، والخبر، وإذا أوقعوا عليها الفعل وهي في معنى " الذي " نصبوها، وسواء حذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوا، ولا فرق عندهم بين

قولك : لأضربن الذي أفضل، ولأضربن أيَّهم أفضل، ولا يضمون " أيّاً " إلا في موضع رفع))[٩٠] .

وذهب جمهور أهل البصرة ورأسهم سيبويه وتبعه المازني[٩١] وغيره إلى أن " أيّاً " في هذه الصورة يجوز فيها البناء على الضم، ويجوز الإعراب[٩٢]، والبناء أفصح عندهم[٩٣]، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[٩٤]، فـ" أيٌّ " هنا مبنية – عندهم – على الضم في محلِّ نصب مفعولٍ به للفعل " نزع " ؛ لظهور تسلطه عليها، وطلبه لها بلا تأويل[٩٥] . قال سيبويه : ((وأرى قولهم : اضرب أيُّهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمَّةَ بمنزلة الفتحة في " خمسةَ عشرَ "، وبمنزلة الفتحة في " الآن " حين قالوا : من الآنَ إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بـ" أيُّهم " حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلاّ قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تُستعْمله أخواته إلا ضعيفاً))[٩٦] .

هذه صورة لما ذهب إليه النحاة في إعراب " أيٍّ " وبنائها، ومما هو جدير بالإشارة أن هذين المذهبين تفرع عنهما توجيهات عدة سنتحدث عنها بالتفصيل فيما بعد . ونود أن نشير هنا إلى دليل كل فريق، وقوة كل دليلٍ ؛ ليظهر الراجح .

أمّا الخليل وأهل الكوفة ومن وافقهم فقد استدلوا بعدة أدلة على وجوب إعراب " أي "، منها السماعي، ومنها القياسيّ . أما السماعية فهي :

أولاً : قراءة طلحة بن مصرف، ومعاذ الهراء – ويعد من رؤسائهم في النحو – وزائدة بن قدامة الثقفي[٩٧] وهارون الأعور[٩٨]، فإنهم يقرؤن قوله تعالى : ﴿ ثم لننـزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الرحمن عتياً ﴾[٩٩] بنصب " أيٍّ " وهذا ظاهرٌ فيه تسلط " نزع " على " أيٍّ " ونصبه لها على أنها مفعول به.

ثانياً : ما ذكر أبو عمر الجرمي من وجوب إعراب " أيٍّ " قال : ((خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحداً يقول : اضرب أيُّهم أفضل ؛ أي كلُّهم ينصب)) [١٠٠] .

أمّا القياس فلهم فيه دليلان :

الدليل الأول : أن " أيّاً " اسمٌ كغيرها من الأسماء، والأصل في الأسماء الإعراب، و" أيٌّ " هنا وإن كانت موصولة ومشبهة للحرف ؛ لافتقارها إلاّ أنها بحكم إضافتها التي مكنتها من الاسمية أعادتها إلى الإعراب، قال سيبويه : ((وأمّا الذين نصبوا – يعني أيّاً – فقاسوا، وقالوا : هو بمنزلة قولنا : اضرب الذين أفضل إذا آثرنا أن نتكلم به، وهذا لا يرفعه أحدٌ))[١٠١] .

وقال الأعلم : ((ذكر سيبويه أن العرب تقول : اضرب أيُّهم أفضل، والكوفيون يأبون هذا، ويجرونه على القياس فينصبون))[١٠٢] .

قلت : ومعنى قول سيبويه : لا يرفعه أحدٌ ؛ يعني لا يقول أَحدٌ : إن " الذين " في محل رفعٍ بتأويل يتأوله فيه، وإنما هو في محل نصبٍ على المفعول به .

ومعنى قول الأعلم: ((يجرونه على القياس)) ؛ أي أنَّ " أيّاً " هنا لا تبنى ؛ لأنها مضافة، فقياس الاسم المضاف الإعراب لتمكنه بالإضافة .

الدليل الثاني : مما يُستدل به لأهل الكوفة : أن " أيّاً " تفيد التبعيض – على ما ذكرناه في اشتقاقها[١٠٣] – فهي من حيث المعنى نظيرةٌ لـــ" بعض "، ونقيضةٌ لـــ" كل "، و" بعض " و" كل " معربتان فتُعرب " أيٌّ " حملاً لها على نظيرتها " بعض " وعلى نقيضتها " كل "، فمن قواعدهم حمل النقيض على نقيضه كما يحمل الشبيه على شبيهه و" أي " جُمع لها هنا بين النظير والنقيض[١٠٤] معاً .

هذه أدلة من أوجب لـ" أيٍّ " الإعراب حتى وإن كانت مضافة وحذف صدر صلتها .

وأمّا من أجاز البناء وهو سيبويه، والمازني، وجمهور البصريين، وعامة متأخري النحاة فقد استدلوا على صحّةِ مذهبهم بأدلةٍ كثيرةٍ من السماع والقياس، فأدلة السماع هي :

الدليل الأول : قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[١٠٥] بضم " أيهم " وهي قراءة الكثيرين[١٠٦]، فظهور تسلط " نزع " على " أيٍّ " لا خفاء فيه، ومع ذلك ضُمت، فدل هذا الضم مع طلب " نزع " لـ" أيٍّ " بالمفعولية على أن ضمتها ضمة بناءٍ لا إعراب، فهي مبنية على الضم في محل نصب مفعول به .

الدليل الثاني : ما رواه سيبويه عن العرب قال : ((وسألت الخليل عن قولهم : اضرب أيُّهم أفضل – يعني سأله عن ضمهم " أيّاً " وهي في محل المفعول[١٠٧] –، فقال القياس النصب كما تقول : اضرب الذي أفضل))[١٠٨]، فهذه حكايةٌ لضم " أيٍّ " عند العرب وليست مثالاً من إنشاء سيبويه أو غيره .

قال السيرافي : ((إن سيبويه قال : سألت الخليل عن قولهم : اضرب أيُّهم أفضل، إنما يعني : سألته عن قول العرب، وقول العرب : " أيُّهم "[١٠٩] واقع في قولهم : " أيُّهم " . أي مضمومة .

وقال الأعلم: ((ذكر سيبويه أنّ العرب تقول: اضرب أيُّهم أفضل، والكوفيون يأبون هذا، فيجرون على القياس فينصبون))[١١٠] .

الدليل الثالث: ما قاله سيبويه أيضاً: ((ومن قال امرر على أيُّهم أفضل -أي برفع أي-قال: امرر بأيُّهم أفضلُ))[١١١] . قال الأعلم: ((ومعنى قول سيبويه: امرر على أيُّهم ....)) كأنه سمع " على أيُّهم أفضل " أكثر من " بأيهم أفضل "[١١٢]، فدل كلام الأعلم على أن كلا الاستعمالين قد سُمِعَ فيه بناء " أي " على الضم مع طلب كل من عامل الجرّ وعامل النصب لها .

الدليل الرابع : ما رواه أبو عمرو الشيباني في كتابه (الجيم)[١١٣] في (باب العين) عن غسان أحد العرب الذين يروي هو عنهم، قال : ((وأنشده[١١٤] :

إذا ما أتيتَ بَنِي مالك فَسَلِّم على أيُّهم أفضلُ

برفع " أيُّهم " . هكذا بنصه من كتاب " الجيم " . فالبيت قد أنشده غسان لأبي عمرو برفع " أيُّهم " لا غير، ونقل ذلك السيرافي في (شرح الكتاب) .

قلت : ومما تجدر الإشارة إليه أن أبا عمرو أنشد هذا البيت في هذا الموضع من كتابه في معرض الحديث على مادة " ع ل و " وليس الموضع موضعاً للحديث عن " أيٍّ "، فاستطرد هذا الاستطراد النحوي بالنص على بناء " أَيٍّ " على الضم، ليؤكد بناء " أي " على الضم، فيظهر من ورائه – والله أعلم – أنه يروم نصرة مذهب سيبويه، وأنه وجد الشاهد القاطع في موضع النزاع بما لا يقبل الشك، فإن قول كلٍّ من الخليل، أو يونس، أو الكوفيين إن كان لها تأويلات سوغتها في الآية الكريمة ونحوها – على شطط في تلك التسويغات – فإن البيت لا مجال فيه لمثل تلك التأويلات ؛ لأن التعليق الذي يذهب إليه يونس لا يصح في حروف الجرّ، إذ لا تُعلّق، فعملها قوي لا يبطل، ولا يصح أن يضمر بعدها قول[١١٥]، وإنما لم يظهر عمل حرف الجرّ في البيت ؛ لأجل البناء في هذه الكلمة المجرورة كغيرها من

المبنيات التي لا يظهر فيها عمل العوامل، كما أن حذف المجرور، وهو الاسم الموصول ثم دخول حرف الجر على معمول صلته لا يجوز، وهو مقتضى مذهب الخليل في الآية الكريمة(١١٦)، فإنه سيُأوِّل هذا البيت ومماثله بنحو : فسلم على الذي يقال فيه : أيهم أفضل ؟، فحرف الجرّ هنا دخل على الاسم الموصول " الذي " ثم حذف هذا الموصول، فدخل حرف الجرّ على معمول الصلة .

وأما مذهب الكوفيين الموجبين لــ" أيٍّ " الإعراب مطلقاً، فإن هذا البيت دليل على بطلانه ؛ لأن مقتضى كلامهم أن تُجر هنا " أيٍّ " بالكسرة الظاهرة ؛ لأنها معربة، فلمّا لم تُجر، وإنما ضُمت، دَلَّ هذا على أنها مبنية على الضم، فالبناء أمر ظاهر، ودليله يُطمأن إليه، ولهذا عَمَدَ أبو عمروٍ إلى توكيده وذلك بالنّص على رواية الضم، وبالنص على نسبتها إلى من سمعها منه وهو " غسان " أحد من يروى عنه .

هذه أدلة السماع التي يستدل بها من أجاز بناء " أيٍّ " في ذلك الاستعمال .

وأمّا أدلة القياس التي استدل بها من ذهب إلى هذا المذهب فهي كما يلي :

أولاً: إن مما ثبت عند النحاة بالاستقراء فأصبح قياساً مطرداً أن الخروج عن الأصل في الاستعمال يوجب الرجوع إليه، فــ" أيٌّ " عند إضافتها وحذف صدر صلتها كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ .. ﴾ الآية، قد خرجت عن أصل الاستعمال الذي تستعمل عليه بقية الأسماء الموصولة، فالأسماء الموصولة جميعها الأصل فيها البناء، كما أن الأصل فيها أيضاً أن توصل بجملة ولا يحسن أن توصل بالمفرد، و" أيٌّ " كما في الآية وما يماثلها يكثر أن توصل بكلمة مثل " أشد " أو نحوها، وهي مفرد وليست جملةً، فأدى ذلك في الظاهر إلى أنها أصبحت موصولة بالمفرد(١١٧) ووصلها بالمفرد مطرد فصيح، ووصل

غيرها من الأسماء الموصولة بالمفرد ضعيف أو قبيح، فهذا هو الخروج عن الأصل الذي أوجب لها العودة إلى الأصل الآخر وهو البناء الذي تتسم به الأسماء الموصولة فبُنِيَتْ هنا على الضم مع أن الفعل الذي قبلها " نَنْزِع " يطلبها على أنها مفعول به.

قال سيبويه : ((وأرى قولهم: اضرب أيُّهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في " خمسة عشر "، وبمنزلة الفتحة في " الآن " حين قالوا : من الآن إلى غَدٍ، ففعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلاّ قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنه لا يكاد عربيٌّ يقول : ((الذي أفضل فاضرب))، و((اضرب من أفضل)) حتى يدخل " هو " ولا يقول: ((هات ما أحسن)) حتى يقول : ((ما هو أحسن))، فلمّا كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً كما أن قولك : ((يا ألله)) حين خالف سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه، وكما أن " ليس " لما خالفت سائر الفعل، ولم تَصَرَّف تَصَرُّف الفعل تركت على هذه الحال، وجاز إسقاط " هو " في " أيهم " كما كان " لا عليك " تخفيفاً، ولم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً ... وإذا جاء " أيهم " مجيئاً يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثر رجع للأصل وإلى القياس(١١٨) .

ثانياً : أن " أيّاً " مشبهة لــ" ما " و" من " من حيث الاستعمال، فهما يُستعملان في موقع حرف الاستفهام، فيكونان استفهاماً، ويستعملان في موقعحرف الجزاء فيقعان جزاءاً، ويستعمل كلٌّ منهما اسماً موصولاً، فهما في هذه المواقع الثلاثة مبنيان، و" أيٌّ " تستعمل ذلك الاستعمال فتقع في تلك المواقع الثلاثة، فتكون استفهاماً وجزاءً، واسماً موصولاً، فمقتضى هذه المشابهة أن تبنى " أيٌّ " كما بُنيت أختيها " ما " و" من "(١١٩) .

قلت : ومن تمام المشابهة بين " أيٍّ " الموصولة، و" ما "، و" مَنْ " الموصولتين أن " أيّاً " من الموصولات العامة التي تستعمل للمفرد، والمثنى، والمجموع المؤنث، والمذكر العاقل، وغيره بلفظ واحد، وهو المفرد، وكذلك " مَنْ "، و" ما "يستعملان موصولين عامين وعلى الهيئة التي تستعمل عليها " أيٌّ "، فيقعان للمفرد، والمثنى، والمجموع المذكر، والمؤنث بلفظ الإفراد، وينفرد كل منهما بأن استعملت " ما " لغير العاقل و" من " للعاقل في أكثر الاستعمال، إلاّ أنه قد ورد خلاف ذلك فاستعمل " ما " للعاقل و" من " لغير العاقل في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم، قال تعالى ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾(١٢٠) وقال أيضاً : ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖ ﴾(١٢١) .

فعلى هذا يكون كل منهما ورد فيه الاستعمال للعاقل وغيره وبذلك تكاد تكتمل أوجه التشابه بين " أي " الموصولة وبين " ما " و" مَنْ " الموصولتين، ومقتضى هذه المشابهة يوجب البناء قياساً فما ورد النص بإعرابه فلا مجال للذهاب إلى هذا القياس الذي يوجب البناء ؛ لوُرُود النّص الذي هو الأصل في بناء الأحكام، ولا ننس أنه يعضده قياس آخر، وهو أن " أيّاً " تلزمها الإضافة لفظاً، أو تقديراً في جميع أحوالها الأربعة، فتمكنت بهذه الإضافة من الاسمية التي هي سبب الإعراب ؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب، فأعربت في الحالات الثلاث التي ذكرناها مراعاة لذلك الأصل، وأمّا الحالة الرابعة التي بُنيت فيها، فإنما بُنيت، لانتقاض ذلك الأصل – وهو تمكنها في الاسمية – بخروجها عن أصل الأسماء الموصولة بأن وُصلت في الظاهر بما لا يصح وصل أخواتها به وهو المفرد، فبهذا خرجت عن نسق استعمال الأسماء الموصولة فخُولفَ بها، فرجعت إلى الأصل في الأسماء الموصولة وهو البناء فبنيت على الضم جوازاً، وهذه الحالة أيضاً قياسية يعضدها النص على ما سبق في الدليل الأول، والله أعلم .

المبحث الخامس: توجيهات إعراب " أيّ " وما يؤخذ عليها

وبعد أن عرضنا مذهبي النحاة في " أي " من حيث البناء والإعراب وأدلة كلٍّ، فإنه تجدر الإشارة إلى أمرٍ آخر متصلٍ بما سبق من مذهبي النحاة ؛ الإعراب والبناء ؛ ذلك هو توجيه إعرابها عند من يوجبه خلافاً لسيبويه والذي يرى أنه يجوز إعرابها ويجوز بناؤها .

فـ" أيٌّ " في الآية الكريمة ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾(١٢٢) وما هو مماثلها في الاستعمال مضافةٌ وصدر صلتها محذوف والتقدير : أيهم هو أشد، هذا على حَدِّ وصف سيبويه ومن تبعه، إذ يجعلها هو وأتباعه موصولة لا غير منصوبةً كانت أو مبنية على الضم كالقراءتين المعروفتين في الآية السابقة(١٢٣) الضم والنصب .

وأمّا من خالفه من النحاة، فإنهم يرون أن " أيّاً " تقع موصولة وغير موصولة، إلاّ أنهم يرون أنها حين تقع موصولة لا يجوز أن تبنى أبداً ، وإنما يجب إعرابها ؛ لتمكنها بالإضافة، فلا تقع مضمومة إلا في موضع يقتضي الرفع كالفاعل وغيره، فلأجل ذلك يخرِّجون ما يجيزه سيبويه من البناء على الضم تخريجات تجعل ذلك الضم إعراباً .

وهؤلاء المخالفون لسيبويه ينقسمون إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول وهو القسم الأكبر : فإنهم يرون أن " أيّاً " في تلك الصورة اسم استفهام مرفوع بالابتداء، وسيأتي تفصيل توجيهات ذلك .

القسم الثاني وهم قلة من أهل العلم : فإنهم يرون أن " أيا " اسماً موصولاً مرفوعاً بالابتداء أيضاً .

والذي دعا هؤلاء المخالفين لسيبويه إلى إنكار بناء " أيٍّ " أنها مضافة، والإضافة توجب تمكنها في الاسمية، والتمكن يوجب للأسماء الإعراب قياساً مطرداً عند الجميع، فلذلك التمسوا لها ما التمسوا من تأويلات تُخرِجها عن البناء عندهم جميعاً وجعل الضمة ضمة إعراب .

ومع هذا الاتفاق الذي اتفقه المخالفون لمذهب سيبويه، وجعلهم " أيّاً " معربة لا تبنى، إلاّ أنّ لكلٍّ منهم مذهباً وتوجيهاً مخالفاً للآخر، وفيما يلي تفصيل ذلك .

المذهب الأول : وهو مذهب الخليل بن أحمد – رحمه الله – ويتلخص في أن " أيّاً " في الآية الكريمة وما يماثلها معربة ولا يصح أن تبنى ؛ فلذلك جعلها اسم استفهام لا اسماً موصولاً، فعندئذٍ تُرفع بالضمة ؛ لأنها مبتدأ، فتكون الضمة التي عليها ضمة إعراب، وخبر هذا المبتدأ " أشد " وجملة المبتدأ والخبر جملة محكية بقولٍ مقدّرٍ تقديره : ((ثم لننـــزعن من كل شيعة الذي يقال فيه : أيُّهم أشد على الرحمن عتياً[١٢٤] ؟، وإنما جعلها محكية بالقول : لكي تكون " أيٌّ " في صدر الجملة المحكية، فمن ثم يتحقق للاستفهام الصدرية التي له بحكم الأصالة، ثم لّما رأى أن هذه الحكاية التي قدرها هنا تحتاج إلى إيضاح نَظَّرَ لها بالحكاية المحذوفة في قول الأخطل[١٢٥] :

ولقد أَبيت من الفتاة بمنـزلٍ فأبيـــت لا حَـــرَجٌ ولا محرومُ

فتقدير هذه الحكاية في البيت : فأبيت يقال في : لا حَرَجٌ ولا محرومُ[١٢٦] . وجعل الرضي الحكاية المحذوفة هنا في البيت كالحكاية المحذوفة في قول الشاعر[١٢٧] :

جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذيب قط[١٢٨]

وقال السيرافي : إن الحكاية المحذوفة فيما أنشد الخليل كالحكاية المحذوفة في

قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ﴾[١٢٩] ؛ أي يقولون : أخرجو أنفسكم[١٣٠]، مع أنّ كلاً من السيرافي والرضي – رحمهما الله – يشرحان معنى " القول " في مذهب الخليل ولا يقولان به، وإنما هما على مذهب سيبويه .

وقد نصر مذهب الخليل هذا كلٌّ من أبي بكر ابن السراج وأبي زيد السُّهيلي –رحمهما الله–، ولكن على تفسيرين مختلفين، فذكر أبو بكرٍ أن " أيّاً " في الآية وما يماثلها مضافة، والإضافة تكسب الاسم التمكن في الاسمية فمن ثم يجب أن تعرب ولا تبنى كما سبقت توضيحات ذلك، وهو موجب خلاف من خالف سيبويه فقال: ((وأنا أستبعد بناء " أيٍّ " مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلاّ الحكاية، كأنه إذا قال : اضرب أيُّهم أفضل، فكأنه قال : اضرب رجلاً إذا قيل : أيُّهم أفضل ؟ قيل : هو، والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا أنسو بعلم المخاطب ما يعنون، وهذا الذي أَختَاره مذهبُ الخليل))[١٣١] . ومذهب الخليل كما سلف يجعلها استفهامية مرفوعة بالابتداء على الحكاية، وهو ما عليه ابن السراج، وما يفسره به جميع النحاة فيما أعلم إلا أبا زيدٍ السُّهيلي، فقد تابع الخليل في أن " أيّاً " استفهامية محكية، إلاّ أنه فسَّر الحكاية على معنى لم أجد له فيه سلفاً ولا متابعاً، فقال: ((وإنما المختار قول الخليل، ولكن يحتاج إلى شرح، وذلك أنه لم يُرد بالحكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصلٌ في " أيٍّ " كما تحكيه بعد العِلْمِ إذا قلتَ : قد علمتُ من أخوك ؟، وأقامَ زيدٌ أم قعد ؟ فقد تركت الكلام على حاله قبل دخول الفعل ؛ لبقاء معنى الاختصاص والتبيين في " أيٍّ " الذي كان موجوداً فيها وهي استفهام ؛ لأن ذلك

المعنى هو الذي وضعت له استفهاماً كانت أو خبراً، كما حكوا لفظ النداء في قولهم: " اللهمَّ اغفر لي أيُّها الرجل " و" ارحمنا أيتها العصابة " حَكَى لفظ هذا إشعاراً بالتعيين والاختصاص الموجود في حال النداء، وكذلك هذا حكيت حاله في الاستفهام وإن ذهب الاستفهام، كما حكيت حاله في النداء وإن ذهب النداء لوجود معنى الاختصاص والتعيين فيه))(١٣٢) .

ومذهب أبي زيدٍ السهيلي هذا ليس له عليه متابعٌ أو سابق، فقد تفرد بتفسير معنى الحكاية في قول الخليل، وأن معناها حكاية لفظ الاستفهام بعد أن نقل إلى جملة انعدم فيها معنى الاستفهام الذي كان له قبل بسبب تَرَكُّبِه مع هذه الجملة، فإن قوله الذي مَثَّل به وهو : " علمت من أخوك ؟ " ليس الاستفهام فيه وهو " مَنْ " بمعناه قبل دخول " علم " عليه، فهو قبل دخول " علم " استفهام صريح وأما بعد تَرَكُّبِه في جملة أخرى، فإنه لم يعد يحمل معنى الاستفهام، فلذلك كان لفظ " أيٍّ " مرفوعاً بالابتداء على معنى الحكاية التي كانت في الأصل ثم بانت مع هذا التركيب الجديد، هذا حسب تفسيره وما تصوره .

ومذهب الخليل هذا على ما سبق من وصف له اعتُرِض عليه بأكثر من اعتراضٍ كانت سبباً لتركه عند جمهور النحاة وتلك الاعتراضات على النحو التالي:

الاعتراض الأول وهو اعتراض سيبويه، حيث رأى أن التقدير الذي قدّره الخليل تقديرٌ تُوُسِّعَ فيه، فيؤدي إلى أنه يصح أن نقول في : " اضرب الفاسقَ الخبيثَ " : اضرب الفاسقُ الخبيثُ برفع الفاسق والخبيث على الحكاية، أي على تقدير: اضرب الذي يقال له : الفاسقُ الخبيثُ، فهذا التقدير في هذا المثال وفي الآية وما يماثلها يؤدي إلى حذفٍ للموصول ولصلته وللعائد بلا دليل(١٣٣) .

قال ابن القيم : وهذا لا عهد لنا به في اللغة(١٣٤) .

فإن اعترض بأن القول يحذف كثيراً، فإن ذلك إنما يكون في القول المجرّد عن كونه صلة للموصول، نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ﴾[١٣٥] أي يقولون : أخرجوا أنفسكم، ونحوه .

قلت : وأما تفسير السُّهيلي - رحمه الله - للحكاية على معنى حكاية الاستفهام لا على قول محذوف فقد سبق[١٣٦] أن ذكرنا أنه ليس له في هذا سلف ولا متابع، فضلاً عن أن سيبويه الذي شافه الخليل وتتلمذ عليه يفسر الحكاية في قول الخليل على أنّ " أيّاً " محكية بقولٍ محذوف، فالحكاية التي فهمها سيبويه وغيره هي التي تناسب المقام، لأن الاستفهام إذا وقع بعد القول فإنه سيكون صدرَ جملةِ مقول القول، فيؤدي إلى الغرض الذي يرمي إليه الخليل من تصدر الاستفهام فمن ثم يعرب مبتدأ، ولذا لم يظهر لي صواب قول السُّهيلي - رحمه الله -، والله أعلم .

الاعتراض الثاني : وهو يتعلق بخطأ تقدير " أيٍّ " استفهاماً، فالاستفهام الذي قدره الخليل لا يصح هنا من حيث أن هذا التقدير يجعل ما ظاهره أنه جملة واحدة جملتين[١٣٧] جملة : " ثم لننـــزعن الذي يقاله فيه "، وجملة " أيهم أشدُّ على الرحمن عتيا ؟ " وتقدير سيبويه يجعلها جملة واحدة على ظاهرها وينبني على هذا التقدير أيضاً وقوع الاستفهام بعد فعل لا يصح وقوعه بعده وهو " ننــــزع " ؛ لأنه من الأفعال التي لا يصح أن يقع بعدها الاستعلام، فإنه وإن كان هذا الاستفهام واقعاً في ظاهره بعد القول الذي قدره، والاستفهام يقع بعد ذلك وبعد العلم أيضاً وما شابهه من أفعال القلوب، إلاّ أن القول هذا مرتبط بما قبله وهو " نتزع " ؛ لأن القول في صلة الذي، و" ننـــزع " واقع على الموصول، والصلةُ تتمةٌ له، فكان القول مرتبطاً بـــ" نتزع " فوقع الاستفهام بعد " نَنْزِع " وهو متمنعاً، فالأوفق أن تُقَدَّر " أي " موصولة ؛ ليستقيم الأمر[١٣٨] .

ثانياً : مذهب يونس بن حبيب – رحمه الله – :

لقد ذهب يونس إلى أن " أيّاً " إذا وردت مضمومة في حال إضافتها مع حذف صدر صلتها – على حد وصف سيبويه – كما في الآية وما يماثلها فإنها ليست عنده بموصولة، وإنما هي استفهامية مرفوعة بالابتداء بعد أن عُلِّق عنها الفعل الذي قبلها عن العمل فيها بـ" أيٌّ " نفسها ؛ لأن " أيّاً " استفهامية والاستفهام مما يُعلق جميع الأفعال عن العمل في مذهبه، لأنه يرى أن جميع الأفعال تُعَلَّق ولا يختص التعليق بأفعال القلوب وحدها، فمذهبه ومذهب الخليل متحدان في أن " أيّاً " استفهامية مرفوعة بالابتداء ولكن على تخريجين ؛ فمذهبه على أن الفعل علق عنها، والخليل على استئنافها بعد القول المحذوف .

ومذهب يونس هذا حين جعل " أيّاً " استفهاماً جعلها أيضاً معلقة للفعل " ننـــزع " عن العمل في " أيٌّ " نفسِها والنحاة مجمعون على أن الذي يصح تعليقه إنما هو أفعال القلوب، وأمّا أفعال الجوارح فلا تُعَلَّق أبدا، ولم أجد أحداً من النحاة يشايع يونس على ما ذهب إليه، وأولهم سيبويه فعلى هذا يبطل قول يونس إجماعاً[١٣٩] .

ثالثاً : مذهب الكوفيين : ذكرنا فيما سبق أن " أيّاً " إذا كانت مضافة وحذف صد صلتها – على حد وصف سيبويه – كما في الآية الكريمة ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ ... ﴾[١٤٠] فإن الكوفيين يوجبون إعرابها إذا قدرت باسم موصول فيجب في الآية عندهم أن تكون منصوبة على أنها مفعول به لـ" ننـــزعن " . وأمّا إن رفعت كما هي قراءة الكثيرين، فلا يرون أنها اسماً موصولاً، ولا يعرفون ذلك على حدّ قول ابن يَعيش[١٤١]، وإنما هي عندهم استفهامية مرفوعة بالضمة الظاهرة على آخرها، وهو قول جمهورهم، أو أنها

شرطية، وهو قول بعضهم على ما حكى ابن شقير[١٤٢] .

وسبب تأويلهم لها بهذين التأويلين خروجاً من أن يجعلوها موصولة مبنية مع إضافتها، فالإضافة توجب التمكن في الاسمية ومن ثمَّ يتحتم لها الإعراب على ما سبق بيانه .

ولهذا فإن لهم في تخريج إعرابها بالرفع في الآية وما يماثلها أربعة توجيهاتٍ كلها تجعلها مبتدأ، وتلك التوجيهات كما يلي :

التوجيه الأول : أنّ " أيّاً " مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، والخبر " أشد " ولم يعمل فيها الفعل " نترع " النصب على المفعولية ؛ لأنه عمل في لفظ " من كل شيعة "، فاكتفى به عن مفعولٍ صريح كما اكتفى الفعل " أتى " في قوله تعالى : ﴿ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٍ ﴾[١٤٣] بالجار والمجرور، ومثله قول القائل ((أكلت مِنْ كل طعامٍ))، فالجار والمجرور في الآية وفي المثال في محل نصب المفعول به، فبحسب هذا التأويل اكتفى الفعل " نترع " بالجار والمجرور وما أضيف إلى المجرور ؛ لأنه من تمامه، ثم يبــتدأ بعد ذلك بــ" أيٍّ "، فتكون مبتدأ، وخبره " أشد "[١٤٤] .

وهذا توجيه الكسائي والفراء على ما قاله السيرافي[١٤٥]، وعزاه أبو جعفر النحاس إلى الكسائي فقط[١٤٦]، وعزاه الزجاجي إلى الفراء فقط[١٤٧] . وذكر ابن هشام أن الكسائي، والأخفش يريان زيادة " مَنْ " هنا ؛ لأنهما يجيزان زيادتها في الإيجاب، فيكون ما بعدها مفعولاً اكتفى به الفعل، ثم استؤنفت " أي " فتكون مبتدأ على ما سبق[١٤٨] .

وهذا التوجيه يؤخذ عليه ما أُخذ على توجيه الخليل – رحمه الله –، وذلك أنه يجعل الجملة الواحدة، وهي: ثم لننــزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيًّا،

وما ماثلها جملتين، ويترتب عليه أيضاً أنه وقع الاستفهام بعد فعلٍ لا يصح وقوع الاستفهام بعده، وهو " نترع " فالاستفهام لا يقع إلا بعد العلم ونحوه من أفعال القلوب، أو بعد الحكاية بالقول[١٤٩] .

وفي هذا التوجيه ذكرَ الكسائي وتبعه الأخفش أن " مِنْ " زائدة، وزيادة " مِنْ " في الإيجاب يأباها الجماهير، وفي المسألة بحث ليس هذا موضعه[١٥٠] .

التوجيه الثاني : أن " أيّاً " استفهامية، وهي مبتدأ مرفوع، والخبر " أشد " كما في التوجيه الأول، والفعل " نترع " لم يتسلط عليها أيضاً ؛ لاكتفائه بالمجرور مفعولاً به، وكان يجب أن يتسلط عليها فعلٌ آخر دلت عليه كلمة " شيعة " فتقديره تشايعوا إلاّ أن هذا الفعل الذي دلت عليه كلمة " شيعة " عُلِّق عن العمل في " أيٍّ " بـــ" أي " نفسِها ؛ لأنها استفهامية عندهم، وعلق هذا الفعل ؛ لأنه من أفعال القلوب تقديراً، فتقديره " ينظر " وهذا التأويل الذي آلت به كلمة " شيعة " إلى " ينظر " تدرجوا في تأويله على النحو التالي، فقالوا : الشيعة معناها الأعوان، ثم آلت إلى الفعل " تشايعوا " و" تشايعوا " آل إلى " لينظروا " ثم قالوا : والنظر مقدّرٌ معه الاستفهام، فيصبح التقدير في النهاية لكل ذلك : ((ثم لننـــزعنّ من كل قومٍ تشايعوا لينظروا: أيهم أشد على الرحمن عتيا ؟)) . فلمّا كان " ينظر " من أفعال القلوب، لأن النظر والعلم والمعرفة من أفعال القلوب التي يَكُفُّها الاستفهام، والاستفهام مقدّرٌ معه كما سبقت الإشارة، فقد علق عن العمل بـــ" أي " الاستفهامية بعده، فوقعت " أيٌّ " مبتدأ[١٥١] كما هو معلوم في باب أفعال القلوب. ويبدوا أن هذا المذهب كان اختيار المبرد ؛ قال أبو جعفر النحاس : ((وسمعت علي بن سليمان يحكي عن محمد بن يزيد قال : " أَيُّهم " متعلق بـــ" شيعة "، فهو مرفوع لهذا، والمعنى : ثم لننـــزعن من الذين تشايعوا أيهم ؛ أي من الذين

تعاونوا فننظر أيهم أشد على الرحمن عتيا ؟ قال : وهو قول حسن))[١٥٢] .

ويؤخذ على هذا التوجيه أن الفعل الذي عُلِّقَ عن العمل في أي هو " ننظر " وهذا الفعل لم يَرِد أصلاً، ولم يَرِد ما يدل عليه، " فشيعة " التي آلت إلى " ننظر " لا تحتمله، وفي هذا ادعاءٌ لمجهول لا دليل عليه، ففر أصحاب هذا التوجيه من أن يجعلوا " أيّاً " مفعولاً لـ" نزع "، وهو ظاهرٌ اقتضاؤه له إلى تقدير ليس عليه دليل[١٥٣] أصلاً، ولا يسعفه المعنى، ثم إن صح لنا تأويل " الشيعة " هنا بـ" ننظر " فمن أين لنا فعل يحتمل معنى النظر أو غيره مما يصح تعليقه في قول الشاعر[١٥٤] : فسلِّم على أيُّهم أفضل

أو في الأقوال التي رواها سيبويه عن العرب وقد ذكرناها سابقاً ؟! ولو أطلقنا لأنفسنا التقدير على هذه الهيئة لصح كل خطأ ! والله أعلم .

التوجيه الثالث من توجيهات الكوفيين : وهو ما يفهم من قول الفراء، ويُنسب للكسائي، وذلك أن " أيّاً " استفهام مرفوع بالضمة على أنه مبتدأ و" أشد " خبر المبتدأ، ولم يقع عليه الفعل " نزع " ؛ لأنّه بمعنى " ننادي "، إذ المعنى : للنــزعن بالنداء[١٥٥]، فعومل " نــزعن " معاملة " ننادين "، فلم يعمل[١٥٦] . قال المهدوي " وننادي " يعلق إذا كان بعده جملة نصب، فيعمل في المعنى دون اللفظ[١٥٧] .

ويفهم من هذا أن التعليق وقع على " نزع " ؛ لأنه في تأويل معنى " ننادي " .

قلت : وقبل بيان ما يؤخذ على هذا التوجيه أود الإشارة إلى أمرٍ ذي علاقة بالفعل " نادى " الذي ذكر هنا، ذلك أن سيبويه[١٥٨] - رحمه الله - ذكر أن عيسى كان يقرأ ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ ﴾[١٥٩] بكســـر همـــزة " إن "

وفسّر سبب الكسر على الحكاية ؛ لأن معنى " دعا " " نادى " .

وفي ((اللسان)) عن ((التهذيب)): " نادى " " ظهر "، و" ناديته " "أعلمته"))[١٦٠]، فيبدو أن الأزهري يشير إلى أن ((نادى)) يكون لازماً كـ((ظهر))، ويكون متعدياً كـ" أعلم " و" أعلم " يتعدى إلى أكثر من مفعول، فكلام المهدوي له وجه، وله مستندٌ من حيث تعليق هذا الفعل نادى إلاّ أن " نادى " الذي حمل عليه " نترع " هنا ليس له وجود أصلاً ولا يقتضيه المعنى، ولو فتح باب التأويل على هذه الهيئة فلن يستقيم معنى ولن تسلم مسألة ولن يصح في الأذهان شيءٌ يتفق عليه فإننا إن قبلنا تعليق " نترع "؛ لأنه بمعنى " نادي "، فكيف يصح لنا التعليق في " ضرب " من قول العرب الذي حكاه سيبويه[١٦١] : اضرب أيُّهم أفضل، وفي قول الشاعر[١٦٢] : فسلم على أيُّهم أفضل

وقد ذكرنا[١٦٣] أن حروف الجرّ لا تعلق، ومن ثم يقف هذا التأويل في محله، فلا يعطى تفسيراً لرفع " أيٌّ " في المواقع التي يسبقها غير " نـــزع " و" ننادي " . والله أعلم ونعوذ به من الخطل .

التوجيه الرابع : وهو مذهب بعض الكوفيين، فقد ذكر أبو جعفر النحاس عن أبي بكر بن شقير أنه حكى عن بعض الكوفيين أهم يقولون : في " أيهم " معنى الشرط والمجازاة ؛ فلذلك لم يعمل فيها ما قبلها، إذ لها صدر الكلام .

والمعنى : ثم لننـــزعنّ من كل فرقة إن تشايعوا أو لم يتشايعوا، كما تقول : اضرب أيهم غضب، والمعنى : إن غضبوا أو لم يغضبوا))[١٦٤] .

والمفهوم من قول علماء هذه الطائفة أن " أيّاً " فيها معنى الشرط والجزاء وليست هي شرطاً، إذ لو كانت شرطاً عندهم لم يقولوا: إنّ فيها معنى

الشرط، فهي إذاً موصولة متحملة معنى الشرط، فاقتضى تحملها معنى الشرط أن تكون مقدمةً تقديراً، ولم يعمل فيها " ننـــزع " ؛ لأنه لا يعمل في الشرط ما قبله . فالمعنى " ثم لننـــزعنّ أيهم هم تشايعوا أو لم يتشايعوا "، فعلى هذا تكون " أيٌّ " مرفوعة بالابتداء ؛ لأنها واقعة في أول الكلام تقديراً، فيكون ضمها إعراباً، فتلخص من هذا المذهب أمران :

الأول : أن " أيّاً " إذا أضيفت وحذف صدر صلتها وكانت مرفوعة فإنها باقية على موصوليتها كما أنها موصولة في قراءة النصب إجماعاً .

والثاني : أن رفعها إعراب لا بناء ؛ لأنها مبتدأ .

وهذا التوجيه الذي ذهب إليه علماء هذه الطائفة يظهر أنه ناسب تصور أبي البقاء العكبري فصاغة بعبارة أوضح . فقال : ((... أيٌّ غير مبني هنا، وإنما هو مرتفع بالابتداء، وفي الدار خبر المبتدأ محذوف، وهو بمنزلة الشرط والجزاء، مقدّم تقديره : أيُّهم هو في الدار فاضربه، وأيُّهم هو أفضل فاضربه، وأيهم هو أشد على الرحمن عتياً فلنترعنه، ثم إن الدليل على أنّ " أيهم " هاهنا معربٌ أن " أيّا " في حال الإعْرَابِ مفردٌ أي غير مضاف، فلو بني في حال الإضافة للزم من ذلك عكس الحقيقة، وهذا ؛ لأنّ المبني إذا أضيف أعرب، فإذا أفرد عن الإضافة بني))[١٦٥] .

فعلى هذا تكون " أيٌّ " المضافة التي حذف صدر صلتها كما في الآية الكريمة والأمثلة الأخرى عند أبي البقاء موصولة أيضاً، وأن ضمتها ضمة إعراب كما هو عند هذه الطائفة من علماء الكوفة، وهو ما يوافق مذهب جمهورهم الذي حكاه السيرافي إذ قال: ولا يضمون " أيّاً " إلا في موضع رفع[١٦٦] يعني أنه لا تقع عندهم " أيٌّ " الموصولة مضمومةً إلا في موضع يقتضي رفعها، فأولوها هنا وهي موصولة

على هذا التقدير بما جعلها في موضع رفع وهو الابتداء . كما أنّه مما تجدر الإشارة إليه أنهم أولوها هذا التأويل فراراً من أن يجعلوا ضمتها ضمة بناء كما ذهب إليه سيبويه ؛ لئلا تُبنَى وهي مضافة، فالإضافة تمكن الاسم في الاسمية، وإذا تمكن وجب إعرابه ؛ لأنه بَعُد بالإضافة من شبه الحرف الموجب للبناء، وقد أشار إلى هذا أبو البقاء فيما سبق وهو موجب الخلاف في هذه القضية .

ما يؤخذ على هذا التوجيه :

لم أجد أحداً من العلماء يَخُصّ هذا التوجيه بالذكر، فلهذا يظهر لي أن المآخذ عليه لم تكن بقوتها على ما سبقه وإن كانت قوة مذهب سيبويه، وصحة قياسه وشواهده توجب ترك هذا التوجيه، واتباع سيبويه على ما سيأتي(١٦٧) .

ومع هذا فإن مما يوهن هذا المذهب أن " أيّاً " في الآية الكريمة وما يماثلها يتعين فيها أن تكون مفعولاً به على مذهب سيبويه، فانصباب الفعل عليها لا يخفى . وهذا التوجيه المخالف لمذهب سيبويه إنما أوجبه أن الإضافة عندهم يمتنع معها البناء، وقد بيناه فيما سبق(١٦٨) وسيأتي أيضاً(١٦٩) أن هذا القول لا يعتد به ؛ لأنه مُعَارضٌ بما هو أَخَصُّ منه .

وهناك جانب آخر يوجب ترك هذا المذهب واتباع مذهب سيبويه، فإن هذه الآية قُرِئت بنصب " أيٍّ " على أنها مفعول به عند الجميع، وهي لغة جيدة كما قال سيبويه(١٧٠)، وحمل قراءة الرفع على قراءة النصب يوفر اتحاد معنى القراءتين، وهو مطلب يسعى إليه المفسرون والنحاة، فعلينا اتباعه والعدول عن غيره، والله الهادي إلى الصواب .

وبعد أن عرضنا توجيهات إعراب " أي " لدى متقدمي النحاة البصريين والكوفيين ومن تبعهم، فإن هناك توجيهين آخرين لاثنين من مشاهير متأخري

النحاة، وهما: أبو الحسين بن الطراوة، وأبو القاسم الزمخشري – رحمهما الله –، فلكل واحدٍ منهما توجيه انفرد به :

أولاً : توجيه أبي الحسين بن الطراوة، لقد ذهب أبو الحسين إلى أن " أيّاً " في الآية وما ماثلها موصولة مبنية على الضم ؛ لقطعها عن الإضافة، وقد غلِط – عنده – القائلون ببنائها مع الإضافة ؛ لأنها إنما بنيت – عندهم – مع الإضافة ؛ لمخالفتها بقية أخواتها الموصولات بجواز حذف صدر صلتها هي وحدها دون قبح، بينما حذف صدر الصلة مع غيرها قبيح، فلما جاز فيها ما هو قبيح مع غيرها خالفت فعادت عندهم إلى أصلها وهو البناء فبنيت على الضم، وهو مذهب سيبويه والمازني ومن تبعهما، فقال في تغليطهم: ((قد غلطوا ولم تبن إلاّ لقطعها عن الإضافة))[١٧١]

ووجه تغليط ابن الطراوة للقائلين ببنائها، أن " أيّاً " في تصورهم مضافةٌ والإضافة تجعل الاسم متمكناً في الاسمية، والتمكن يوجب له الإعراب، فيجب لـــ" أيٍّ " هنا الإعراب بناءً على ذلك، فعلى هذا الأصل يكون قول القائلين بالبناء وهي مضافة غلطٌ على حَدِّ قوله .

وبعد ذِكْرِ ابن الطراوة الغلطَ الذي تصوره عندهم أشار إلى الوجه الذي أوجب بناءَ " أيٍّ " وفقاً لما سبق من قوله، فذكر أنّ " أيّا " التي أتت في الآية وما هو مماثل لها مقطوعة عن الإضافة، فتقديرها في الآية " ثم لننزعنّ من كل شيعة أيُّ هم أشدُّ " بضم " أيٍّ " غير منونة وفصل الضمير عنها، فيكون إعراب الضمير " هم " مبتدأ، و" أشد " خبره، و" أيُّ " مفعول به للنزع مبنية على الضم لأجل قطعها عن الإضافة، فالقطع هو الموجب لها البناء عنده، وهو يشير بذلك إلى شبهها بالغايات كـــ" قبل " و" بعد " فإنها إن قطعت عن الإضافة بنيت، وتعليل بناء الغايات بهذا مشهور بين النحاة[١٧٢] .

وهذا الذي قاله ابن الطراوة في سبب بناء " أيٌّ " غير مضافة له سلف في أقوال النحاة، فقد قال الزجاج – رحمه الله – ما يبين لي أن سيبويه قد غلط في كتابه إلا موضعين هذا أحدهما، يعني أنه بنى " أيّاً " مع إضافتها[١٧٣]، وقال ابن السراج : ((وأنا أستبعد بناء " أي " مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء[١٧٤]، وأشار إلى هذا كل النحاة وإن لم يعتد به من وافق سيبويه، ومنهم ابن السراج والسهيلي إلاّ أنهما لا يريان أن مذهب سيبويه غلط، وإنما يرونه مرجوحاً .

وللسُّهيلي مزيد من حسن العبارة في إيراد مذهبه، فقال : ((وهذا الذي ذكره – يعني سيبويه – لو استشهد عليه بشاهد من نظمٍ أو نثرٍ أو وجدناه بعده في كلام فصيح شاهداً عليه لم نعدل به قولاً ولا رأينا لغيره عليه طولاً))[١٧٥] .

ومذهب ابن الطراوة هذا قد رُدّ عليه بأن " أياً " هنا مضافة بدليل ورود الضمير متصل بها في رسم المصحف . وبإجماع النحاة على وجوب إعرابها غير مضافة، ثم إنه لمّا كانت " أيٌّ " تلزمها الإضافة إمّا لفظاً وإما تقديراً، فإنه عند نية الإضافة يلزمها تنوين العوض عن الإضافة – وهذا مبسوطٌ في مبحث إضافة " أي " الآتي – وقول ابن الطراوة يعريها من التنوين . والله أعلم .

ثانياً : توجيه الزمخشري : ذهب أبو القاسم الزمخشري إلى أن " أيّا " في الآية موصولة معربةٌ لا مبنية، ورفعت ؛ لأنها خبرٌ لمبتدأ محذوف، وهذا الإعراب يأتي على تصوره، بأنّ " نترعنّ " لم يقع على " أيٌّ "، وإنما وقع على لفظ " من كل شيعة " كما ذهب إلى هذا الكسائي والفراء والأخفش[١٧٦]، فيكون الفعل قد اكتفى بذلك مفعولاً به، والمعنى : ثم لنترعن بعضَ كل شيعة .

ثم تصور بعد هذا أنّ سائلاً سأل، فقال : من هم هؤلاء البعض المتروعون من كل شيعة ؟ فيقال له : أيُّهم أشد عتيا . فــ" أيُّهم " هنا خبر للمبتدأ الذي كان

سؤالاً، فالتقدير : هم الذين أشد عتيا، فعلى هذا التقدير تكن " أيٌّ " موصولة معربة(١٧٧) .

وهذا الذي ذهب إليه أبو القاسم الزمخشري – رحمه الله – إنما ذهب إليه فراراً من بناء " أيٌّ " وهي مضافة كما فرّ من ذلك كثيرٌ من العلماء على ما سبق، فَتَأَوَّلَ هذا التأويل، فجعلها خبراً لتكون ضمتها ضمة إعرابٍ لا بناء .

إلاّ أن أبا حيانَ – رحمه الله – لم ير صواب توجيه أبي القاسم الزمخشري فقال: ((وهذا تكلف ما لا حاجة إليه، وادعاء إضمارٍ غير محتاجٍ إليه، وجَعْلُ ما ظاهره جملة واحدة جملتين))(١٧٨) .

وفي ختام هذا المبحث أشير إلى أن من خالف سيبويه من النحاة في بناء " أيٌّ " إنما خالفه ؛ لأن " أيّاً " مضافة، والإضافة تمكن الاسم في الاسمية، ومن ثمّ يتعين إعرابه . هذا هو معتمدهم الأول في مخالفة سيبويه، ومع أنه يكاد ينعقد عليه الإجماع، إلاّ أن أبا عليٍّ الفارسي ذكر أن المبني يضاف قليلاً، فقال : ((ألا تراهم قالوا : كمْ رجلٍ، فأضافوه وهو مبني، وذهب سيبويه في " أيُّهم " من قولهم : أيُّهم ذاهب، وقوله عز وجل ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾(١٧٩) إلى البناء وهو مبني، وهو مع ذلك قليل، أعني إضافة المبني، إلا أن أبا بكر كان يقول : إن الإضافة لا توجب التمكن في المضاف ؛ لوقوعه موقع الحرف)) (١٨٠) انتهى . ولا يخـفى ما في قول أبي علي وأبي بكر بن السراج من توهين لقول من خالف سيبويه والله أعلم .

وبعد أن بينا المآخذ على مذاهب النحاة المختلفة، فإنه من المفيد أن نشير إلى مذهب سيبويه – رحمه الله – وبيان ما أخذ عليه، وما يوجب له الرجحان، وفيما يلي تفصيل ذلك، والله الموفق .

المبحث السادس : ما أخذ على مذهب سيبويه وبيان رجحانه

لقد ذكرنا فيما سبق أن سيبويه يجعل " أيّاً " موصولة في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ سواء في قراءة الرفع أم في قراءة النصب، فهي عنده حال رفعها موصولة مبنية على الضم، وفي حال نصبها موصولة أيضاً معربة بالفتحة، وهي في كلا الموضعين مفعول به، ويصفها في الموقعين بأنها مضافة حذف صدر صلتها، والتقدير، ثم لنترعن من كل شيعة أيُّهم هو أشد، أي الذي هو أشد، فجعل صدر الصلة محذوف وهو الضمير " هو " ؛ لتوصل في التقدير بجملة ؛ لأن الأسماء الموصولة لا توصل إلاّ بالجملة ولا توصل بالمفرد .

وذكرنا أيضاً أن متقدمي النحاة كالخليلِ، ويونسَ، والكوفيين يفرقون بين استعماليها مضمومة ومنصوبة . فهي في حالة النصب موصولة، وأما في حالة الضم إذ لم يقتض الموضع رفعها فليست بموصولة، وليست بمبنية أيضاً، وإنما ضمتها ضمة إعراب ؛ لتمكنها في الاسمية بالإضافة فيجب إعرابها، فلذلك التمسوا لهذا الضم وجهاً من الإعراب يجعلها في موقع رفع، فجعلوها استفهامية، أو استفهامية فيها معنى الشرط ؛ لتصبح صدراً ومن ثم يقتضي موقعها رفعها بالابتداء، أمّا الموصولة عندهم فلا ترفع إلا في موقع يقتضي الرفع كالفاعل، ونائبة ونحو ذلك، فإنها حين نصبت في قراءة الكوفيين للآية السابقة وكان الموقع يقتضي نَصْبها على المفعولية حكموا لها بأنها موصولة، وهو أمر يجيزه سيبويه كما يجيز البناء .

وقد بينا هناك أقوال المخالفين لسيبويه وما يؤخذ عليها من مآخذ أوجبت لها الترك عند كثير من النحاة، وبقي قول سيبويه فرداً مستقيماً رغم ما أوهنه به بعض أهل العلم رحمهم الله .

وقبل بيان رجحان هذا المذهب أشير هنا إلى ما أُخذ عليه، ثم أُتْلِيْهِ ببيانِ قوة أدلته وصحته ووجوب الوثوق به .

فأقول وبالله التوفيق : إن الذي عابه النحاة المخالفين لسيبويه على مذهبه يعود إلى أنه اعتبر " أيّاً " في حال إضافتها مع حذف صدر صلتها موصولة مبنية والنحاة يرون أن البناء لا يكون مع الإضافة ؛ لأن البناء سببه شبه الاسم بالحرف، والإضافة توجب تمكن الاسم في الاسمية وقطعه عن شبه الحرف، فمن ثم يجب أن يعرب . هذا هو المأخذ الذي أخذه المخالفون لسيبويه عليه، وقد ذكرت في آخر المبحث السابق ما فيه توهين لهذا، وهو قول أبي علي الفارسي وأبي بكر بن السراج، وأنّ المبني يضاف قليلاً، وأن الإضافة لا توجب التمكن في المضاف لوقوعه موقع الحرف .

والحقيقة أن الجميع فروا مما ظنوه تناقضاً في مذهب سيبويه، ووقعوا فيما هو أشدُّ منه من تأويلات سبق ذكر ما يؤخذ عليها .

وهنا أود أن أبين صواب توجيه سيبويه – رحمه الله – وصحة قياسه .

إن ما قاله النحاة من أن الاسم المضاف يعرب لبعده بالإضافة من شبه الحرف أمر لا مراء فيه، ودليلٌ قوي على تمكن الاسم في الاسمية، وهو شبه إجماع من النحاة بمن فيهم سيبويه، إلاّ أن هذه القاعدة المجمع عليها قياسٌ عامٌ لا ينتقض إلاّ إن عارضه قياسٌ آخر أَخصُّ منه، فمما هو مسلم عند النحاة وغيرهم أن العام يحمل على الخاص ؛ أي أنّه يحكم بما يفضى إليه الخاص، ويبقى القياس العام محفوظاً لمحله الذي لا يعارضه فيه القياس الخاص . وبيان ذلك في هذه المسألة أن " أيّاً " عند إضافتها كان مقتضى القياس أن تُعربَ ؛ لأنها مضافة، والمضاف يجب إعرابه كما سبق بيانه، وهذا هو القياس العام، إلاّ أنه قد عُورِضَ هذا القياس بما هو أخص

منه، وهو أن " أيّاً " اسمٌ موصول وقد خرجت عن أصل الأسماء الموصولة بأنه يصح فيها، ويعتبر فصيحاً أن توصل بصلة قد حذف صدرها وهو المبتدأ، وعند حذف صدرها هنا يكون الباقي من الصلة مفرداً، وهذا يؤدي في ظاهره إلى أنها قد وُصِلت بالمفرد، وهذا لا يجوز في بقية أخواتها الموصولات فلا يوصلن بالمفرد فلا يقال " لأنزعن الذي أشد "، فمن هنا حصل الخروج عن نسق صلات الأسماء الموصولة، والخروج عن الأصل يوجب معاودته، فلمّا خرجت " أيٌّ " عن هيئة الصلة التي يكون عليها غيرها من الموصولات رجع إليها البناء الذي هو أصل في الأسماء الموصولة، فلمثل هذا قال النحاة : الخروج عن الأصل يوجب الرجوع إليه، وهذا هو القياس الأخصُّ الذي يجب أن يُرْجَعَ إليه على كل حال، فعليه يكون بناء " أيٍّ " قياساً صحيحاً كما ذهب إليه سيبويه وهداه إليه ثاقب ذهنه – رحمه الله – وإنما قدَّمتُ الحديثَ عن القياس هنا وأخَّرتُ ذِكرَ الشواهد[١٨١] التي ذُكِرَت في هذه المسألة مراعاة لما أطبق عليه المخالفون لسيبويه – وهم جلة رحمهم الله – من أن الإضافة يمتنع معها البناء الذي رجح لدى سيبويه . ولم يستصحبوا ما استصحبه سيبويه، من وجوب الرجوع إلى الأصل عند مخالفته، وهي قاعدة نحوية مرعية ذكرها سيبويه ونكّب عنها مخالفوه هنا . وأمّا الأدلة السماعية لهذه المسألة، فهي، إمّا الآية الكريمة السابقة في قراءة الرفع، وإمّا البيت الذي رواه أبو عمرو الشيباني[١٨٢] :

إذا ما أتيـــــت بني مالك   فَسَلِّـــم على أيُّهـــم أفضل

فإنه يرويه بالرفع – وقد تقدم بيان قوة الاحتجاج به – وإما أقوال العرب التي يرويها سيبويه .

فالآية الكريمة ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾

وردت فيها " أيٌّ " مضمومة على القراءة المشهورة، فوضوح تسلط " نترع " على " أيّ " وأنها مفعول به لا يخفى وهو المتبادر إلى الذهن بدليل القراءة الأخرى فـ" أيٌّ " فيها مفعول به إجماعاً، وكذلك هي هنا في قراءة الرفع، فلم يبق إلاّ أن يُفسَّرَ ضمُّها على أنه ضمّ بناءٍ ومما يزيد الأمر وضوحاً وقوة استدلال فضلاً عن الآية الكريمة، ما حكى سيبويه عن العرب، ومن لفظهم قولهم : ((وسألت الخليل عن قولهم : اضرب أيُّهم أفضل، وقال في موضع آخر : ((وأرى قولهم : اضرب أيُّهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمترلة الفتحة في الآن، وقال في موضع ثالث : ((ومن قال : امرر على أيُّهم أفضل – يعني بضم أيّ – قال : امرر بأيُّهم أفضل – يعني بالضم أيضاً – .

وقد أشار كلٌّ من السيرافي والأعلم حسب ما سبق[١٨٣] إلى أن تلك الأقوال يرويها سيبويه عن العرب بضم " أيّ "، وأمّا غيرهما فلم يذكرها شواهدَ لمذهب سيبويه، رغم أن كثيراً منهم يشايعه، ويبدو أن مردّ ذلك إلى أنهم يظنون أن تلك الأقوال إنما هي مُثُلٌ مَثَّلَ بها سيبويه، فَترْكُها مع نصٍّ سيبويه على نقلها عن العرب لا مبرر له، فدلالتها قوية ومن المسلمات أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل، وقد ساند مذهبَ سيبويه في توجيه الآية والأقوال السابقة بيتُ الشعر الذي رواه أبو عمرو الشيباني عن " غسان " أحد العرب الذين يروى عنهم وهو[١٨٤] :

إذا ما أتيـــت بني مـــالك فسلـــم على أيُّهـم أفضل

برفع " أيّ " وهو ما نص عليه أبو عمرو، وقد أشرنا فيما سبق إلى أن أبا عمرو ساق الحديث عن هذا البيت في كتاب " الجيم "[١٨٥] بصورة يفهم منها أنه يساند مذهب البناء ؛ لِنَصِّه على أن الرواية برفع " أيّ " مع أنه وقع عليها الجرُّ فلم يظهر له أثر فيها، فتنصيص أبي عمرو على هذه الرواية والموضع في كتاب

" الجيم " ليس للحديث عنها يفهم منه توكيد هذه الرواية واستحضاره الخلاف في بناء " أيّ " وإعرابها، فتكون هذه الرواية شاهداً في محل النـــزاع من ؛ قبل أن حرف الجرّ لم يظهر له أثر مع أن حروف الجرّ عوامل قوية لا يَتَأتَّى فيها ما تأتّي في الآية وما يماثلها من تأويل التعليق، أو الحكاية بقول محذوف ؛ لذا قال ابن مالك : ((وحروف الجرّ لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء، إذ لا قائل بخلافِ ذلك))[١٨٦] . هذا ومما تجدر الإشارة إليه والتنويه به أن هذا البيت لم يقع لأحدٍ من النحاة السابقين، فإن أول من ذكره – كما قلنا سابقاً – هو أبو عمرو الشيباني في كتابة " الجيم "، ولم يعرفه الخليل، ولا يونس، ولا غيرهما ؛ لأن الشيباني إنما يرويه هو عن راويةٍ له من العرب اسمه " غسان "، ومع أن الشيباني هو المصدر الأول لهذا البيت، فلم أره عند الخالفين له، ومن أشهرهم المبرد، فقد تطلبته في كتبه فلم أجده[١٨٧]، ويظهر لي – والله أعلم – أن أول من وقعت له رواية الشيباني هو : أبو سعيد السيرافي، فيتراءا لي أنه أول من أشاعها بين النحاة في شرحه على الكتاب، ثم تلقفها النحاة من بعده . وفي ظني أن هذا البيت لو اطلع عليه أحدٌ من النحاة المتقدمين كالخليل، ويونس لكان شاهداً في محل التزاع، ولربما كان قاطعاً له، فيبدو لي أن نصرة هذا البيت لمذهب سيبويه – المجيز بناء " أيّ " – من أقوى الأدلة على ذلك ؛ لما ذكرناه من عدم جواز تعليق حرف الجرّ، وعدم جواز تقدير قولٍ محذوف .

وفي ختام الحديث عن هذا البيت أشير إلى أمر هام يتعلق برواية البيت، وذلك أن بعضهم ذكر أن له رواية أخرى، بجرّ كلمة " أيِّ " بالكسرة الظاهرة[١٨٨] .

وهنا نقول : إن هذه الرواية لا سند لها، فالطريق الوحيدة التي روي بها هذا البيت إنما هي طريق أبي عمرو الشيباني، وقد ذكرنا فيما سبق أن أبا عمرو يرويه

بضم " أيّ " لا غير وبينا هناك أيضاً أنه يؤكد ذلك ويخرج هذه الرواية مخرج اليقين، ويُشعر كلامه أنه ينصر مذهب سيبويه .

ونشير أيضاً إلى أن ابن يعيش قد وهم هو أيضاً في جعله البيت من رواية الخليل(١٨٩) .

هذا ولا ننسَ أن هناك جانباً آخر لم أر أحداً من النحاة اجتلبه لتقوية مذهب سيبويه وهو مما يقويه في نظري ؛ ذلك أن قراءة النصب لـــ" أيّ " في الآية الكريمة ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ عِتِيًّا ﴾(١٩٠) لا إشكال بين النحاة في اعتبار " أيّ " موصولة، نصبت على أنها مفعولة به إلاّ مخالفة تنسب إلى أبي العباس ثعلب الذي يرى أن " أيّاً " لا تقع موصولة(١٩١) . فإذا كان الجميع بصريهم وكوفيهم يرى أن " أيّاً " هنا موصولة وهي منصوبة على أنها مفعول به، فإن الأولى أن تحمل في حالة البناء على الضم على المعنى الذي تكون عليه في حالة النصب فتكون موصولة أيضاً ؛ لأن المعنى واحدٌ فحَمْلُ القراءتين المختلفتين على معنى واحدٍ أولى من أن يجعل لكل قراءة معنى، ومذهب سيبويه – رحمه الله – يوفر لهاتين القراءتين اتحاد المعنى فـــ" أيّ " فيهما عنده موصولة، فقراءة البناء على الضم لائحة موافقتها لمعنى قراءة النصب، فالعدول عن جعلها موصولة إلى تأويلات أُخَرَ إجحاف بمذهب سيبويه الذي لا تأويل فيه، فإنه مُتّسقٌ مع القواعد المجمع عليها ؛ فالمعمول الذي وقع عليه " نترعن " هو " أيّ " في كلا القراءتين وظهور ذلك لايحتاج إلى برهان، وقراءة النصب دليل على قراءة الضم .

وقد شعر أبو زيد السُّهيلي – رحمه الله – بقوة مذهب سيبويه مع أنه يخالفه، فقال : ((وهذا الذي ذكره – يعني سيبويه – لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر أو وجدناه بعده في كلام فصيح شاهداً له لم نعدل به قولاً، ولا رأينا

لغيره عليه طولاً، ولكننا لم نجد ما بني لمخالفته غيره))[١٩٢] . فرحم الله أبا زيد ؛ إذ فهم من كلام سيبويه أَنَّ المخالفة توجب البناء مطلقاً دون النظر إلى تسلسل المسألة، فسيبويه لم يرد ما فهمه أبو زيد من أن المخالف يُبنى، وإنما أراد أن مخالفة " أيٍّ " لأخواتها الموصولات بأن جاز وصلها – في الظاهر – بغير الجملة فوصلت بالمفرد الذي لا يجوز مع غيرها من الأسماء الموصولة، فهذه هي المخالفة التي أوجبت لها الرجوع إلى الأصل في الأسماء الموصولة وهو البناء، فمن ثم بنيت " أيٌّ " لمراجعتها الأصل، فعَنَى سيبويه أن كل مخالف للأصل يعود إلى أصله بحسب ما يقتضيه ذلك الأصل ؛ لا أن كل مخالفٍ يبنى[١٩٣] .

فيجب فهم كلام سيبويه على هذا، ومن أجل أن المخالفة توجب الرجوع إلى الأصل جعل ذلك النحاة وغيرهم قاعدة، فقالوا : ((الخروج عن الأصل يوجب الرجوع إليه)) . والله أعلم وهو الهادي إلى الصواب .

وفي ختام ترجيح مذهب سيبويه أشير إلى أمر آخَرَ يَرْفُدُ ما تقدم ويشهدُ بانتظام مذهب سيبويه ؛ ذلك أن هذا العائد الذي حذف مع " أيٍّ " وحدها، وهو صدر الصلة، وصار حذفه فصيحاً حين إضافتها، وتقديره " هو " أو نحوه كما في الآية، إنما ساغ لأجل طول " أي " بهذه الإضافة[١٩٤]، فقد سهل هذا الطول حذف صدر الصلة كما سهل طول الصلة مع غيرها من الموصولات حذف صدور صلاتهن أيضاً على نحو ما رواه الخليل – رحمه الله – من قولهم : ((ما أنا بالذي قائل لك سوءاً))[١٩٥] فكلمة " قائل " مفرد لا يصح أن يقع صلة إلا على ضعف أو قبح، وإنما ساغ فيما روى الخليل لطوله بما تلى المفرد، فورود هذا الشبه في الحذف من كلٍّ من القبيلين يدل على اتحاد بين " أيٍّ " وغيرها في الموصولية، فمن ثم نصل إلى أن " أيّاً " المضمومة موصولة مبنية على الضم . والله أعلم .

المبحث السابع : إضافة أيّ

أيٌّ في جميع أنواعها الثمانية التي سبق ذكرها في صدر هذا البحث مضافة لا تنفك عن الإضافة، إلاّ " أيّاً " التي هي وصلة لنداء ما فيه اللام، فإنها لا تضاف أبداً لا لفظاً ولا تقديراً، ولأجل ترك الإضافة فيها التي هي من لوازم أخواتها الأخر عوضوها عن ذلك " هاء " التنبيه(١٩٦) .

وعلى هذا، فإن " أيّاً " الموصولة لا تكون إلا مضافة حتى وإن كانت في الظاهر غير مضافة، فإن إضافتها منوية ولابد، ولذا لزم تنوينها عوضاً عن الإضافة ودليلاً عليها، فمثال إضافتها قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾(١٩٧)، ومثال نية إضافتها وتعويض التنوين عنها قولنا : ((أكرم أيّاً جاءك)) . وإنما تلزمها الإضافة ؛ لأجل التبعيض الذي يفيده معناها(١٩٨) . فلا يفهم معناها حتى تضاف إلى الكل التي هي بعض منه مذكوراً أو منوياً .

قال أبو الفتح ابن جني : ((.... إن " أيّاً " في أيِّ موضع وقعت من كلامهم من الخبر والاستفهام، والشرط، والتعجب، فليست منفكة من معنى الإضافة؛ لأنها أبداً بعضٌ من كلٍّ، فلابدّ من اعتقاد إضافتها وإرادتها لفظاً أو معنى))(١٩٩)، وقال أبو زيد السُّهيلي : ((وإنما لزمته الإضافة ؛ لأنه وضع لتمييز البعض وتعيينه، فلابدّ من إضافته إلى الجملة(٢٠٠) كما يضاف البعض إلى الكل)) (٢٠١). فعلى هذا فهي تفيد التبعيض الذي تفيده كلمة بعض، وهذا التبعيض الذي تفيده كل من " أيٍّ " و " بعضٍ " لا يُعْرَفُ إلاّ بإضافتهما أو بتنوينهما، فلا يصح أن نقول : ((يعجبني أيٌّ)) بلا إضافةٍ أو تنوينٍ، وكذلك " بعض " .

فالتنوين الذي يلحقها هو تنوين العوض، عوضٌ عن المضاف إليه ودليلٌ عليه، ولأجل هذا الشبه بين " أيٍّ " و " بعض " كان من حُجَج مَنْ أعرب " أيّاً " الموصولة مطلقاً أن قال : ((إنما أعربت حملاً على الشبيه، والنقيض))، ويعنون بالشبيه " بعضاً " وبالنقيض " كلاً " فكلٌ من الشبيه والنقيض مضافٌ إما لفظاً أو تقديراً لا انفكاك لهما عن الإضافة، فجعلت أي مثلهما[٢٠٢]، وهذا مبسوط في مبحث بناء " أيٍّ " وإعرابها .

ومع وضوح لزوم " أيٍّ " للإضافة لفظاً أو تقديراً، فإن أبا الفتح ابن جني – رحمه الله – ذكر دليلاً آخر على وجوب إضافتها لم أره لأحدٍ من النحاة، فقد ذكر أن " الذي " وما ماثله من الأسماء الموصولة التي دخلت عليها اللام معارف بصلاتها لا بـــ" اللام " المتصلة بها ؛ لأن غيرها من الأسماء الموصولة التي لم تدخل عليها هذه اللام معارف، تعرفت بصلاتها، فدل ذلك على أن " اللام " التي في " الذي " وغيره من الأسماء الموصولة ليست لإفادة التعريف، وإنما دخلت هذه اللام على تلك الأسماء الموصولة ولزمتها لزوماً لا تنفك عنه من أجل أن تقع جملة صلة تلك الأسماء صفة للمعرفة ؛ لأن الجملة قبل أن تكون في صلة هذه الأسماء لا يصح أن تقع صفة للمعرفة، وإنما تكون صفة للنكرة ؛ لأن الجمل نكرات، فتقع صفة للنكرات، فتقول : ((مررت برجل أبوه كريم))، أو ((برجل يكتب))، كما تقول : ((مررت برجلٍ كريم))، ولا تقول : ((مررت بالرجل أبوه كريم))، فتجعلها مع المعرفة صفة كما كانت مع النكرة . فلمّا احتاجوا إلى وصف المعرفة بالجملة – والمعرفة لا توصف إلا بما فيه " اللام " – صدروا هذه الجملة بما فيه " اللام " وهو الاسم الموصول كـــ" الذي " ونحوه، فقالوا: ((مررت

بالرجل الذي يكتبُ))، أو ((بزيد الذي أبوه كريم)) ؛ لأن فيه " اللام "، فمن خلال تصدير الاسم الموصول المقترن باللام صح وصف المعارف بالجمل ؛ لأنه قد توفر في صفة المعرفة هذه شرطاها، وهما : وجود اللام، ووجود التعريف .

وتأسيساً على هذا، فإن " أيّاً " الموصولة مثل " الذي " في الموصولية لا يصح أن تكون صفة للمعارف كما صح ذلك في " الذي " ؛ لعدم اقترانها باللام ؛ لأن صفة المعرفة يلزمها اللام لا محالة كما سبق، و" أيٌّ " مُعَرّاة من اللام ولا يصح أن توصل بها ؛ للإضافة التي تلزمها بسبب التبعيض الذي فيها، ومن المعلوم سلفاً أن اللام لا تجامع الإضافة، وإنما هما يعتقبان على الاسم، فكان في هذا دليلٌ واضح على ملازمة " أيٍّ " للإضافة المنافرة للام، فتعين اعتقاد إضافتها، وهذا من أبي الفتح نظر مصيب، وغوص على معنى عجيب، ولذا قال : ((فاعرف هذه النكتة، فقد استودعتها مالا يكاد كتاب ينطوي عليه للطفه)) [٢٠٣] .

المبحث الثامن : تعريف " أيّ " الموصولة

لقد ذكرنا فيما سبق أن " أيّاً " الموصولة لا تنفك عن الإضافة أبداً إما لفظاً، وإمّا تقديراً .

وأجمع النحاة إلا ابن عصفور[٢٠٤] وابن الصائغ[٢٠٥] على أنها لا تضاف إلاّ إلى معرفة، ومن المتفق عليه أن الإضافةَ تفيدُ الاسم التخصيص – فَيَقِلُّ شيوعه – أو التعريف فيكون معيناً، و" أيٌّ " عند الجمهور لا تضاف إلاّ إلى معرفة، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[٢٠٦] .

فكان مقتضى ظاهر هذا أنها معرّفة بالإضافة، ومعرَّفة أيضاً بالصلة التي يتعرف

بها باقي الموصولات، وهذا يؤدي إلى اجتماع تعريفين على اسم واحدٍ في آنٍ واحدٍ، وهو ممتنع . فما وجه اجتماع ذلك على هذه الهيئة ؟

لقد أشكل على بعض النحاة وجود ذلك في " أيٍّ " الموصولة، ومع ذلك سلم به، وأيقن أن بها مُعَرِّفَينِ، فقال: ((وهذا من غرائب العربية أن اسماً يحتاج إلى مُعَرِّفين)). (٢٠٧) إلاّ أنه التَمَسَ لذلك تخريجاً يسهل ما أشكل فذكر أن تعريف هذين المُعرِّفَينِ من وجهين مختلفين ؛ الوجه الأول : أن " أيّاً " محتاجة إلى ما يعرف جنس من وقعت عليه، وهو المضاف إليه .

الوجه الثاني : أنها محتاجة إلى ما يعرف عين من وقعت عليه أيضاً، وهو الصلة، ثم عقب ذلك بأن قال : ((وحاصله أن الموصولات ليس فيها ما معناه نسبي سوى " أيٍّ " فهي مفتقرة إلى المضاف إليه لتوضيح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر إلى جنسه، ومفتقرة إلى الصلة بالنظر إلى شخصه)) (٢٠٨) .

وإلى تعريفها بالإضافة ذهب السُّهيلي، والرضي، قال السُّهيلي : ((... إن " أياً " لا تكون بمعنى " الذي " حتى تضاف إلى معرفة ...؛ إذ من المحال أن يكون بمعنى " الذي " وهو نكرة، و" الذي " لا ينكر، وهذا أصل يبنى عليه في " أيٍّ"))(٢٠٩)، وقال الرضي : ((وبمعنى " الذي " وفروعه .. " من " و " ما " و " أيٌّ " مضافاً إلى معرفة ؛ لتكون معرفة)) (٢١٠) فدل هذا على أن إضافتها إلى المعرفة أفادها التعريف .

والصحيح في هذه المسألة أن " أيّاً " كـ" مَنْ "، و" ما " من الموصولات التي ليس تعريفها بالإضافة، وإنما تعريفها جميعاً بصلاتها، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسيّ، فقد ذكر أن إضافة " أيٍّ " الموصولة نحو قولنا: ((سأضرب أيَّهم

عندك))، أو ((أيَّ القوم عندك)) لا تفيد تعريفاً في الحقيقة ؛ لأنها وإن أضيفت في الظاهر فإنّها لا تزال مع هذه الإضافة شائعةً، فلا تفيد واحداً بعينه، بخلاف الإضافة في نحو : ((غلامك))، و((غلام الرجل))، فقد انجلى بهذه الإضافة عن لفظ " غلام " ونحوها الإبهام والشياع، وتخصص فأصبح مسماه معيناً دالاً على واحدٍ بعينه، و" أيٌّ " في عدم إفادة إضافتها شبيةٌ بكلمة " مثل " في نحو : ((مررت برجل مثلك))، فإنها لا تَتعرَّف أيضاً بهذه الإضافة ؛ لقيام الإبهام والشياع بها رغم أنها مضافة إلى الضمير وهو أعرف المعارف على رأي الجمهور، فبهذا يَتَّضِحُ أن إضافة " أيٍّ " لا تفيد تعريفاً، وأن تعريفها من قبل صلتها فقط[٢١١] .

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن من الأسماء الموصولة ما هو شبيه بـــ" أيٍّ " في توهم التعريف بغير الصلة، وتلك هي الأسماء الموصولة المقترنة باللام كـــ" الذي " و" التي " وغيرهما مما فيها اللام، فإن هذه اللام الواقعة فيها هي في الأصل للتعريف، إلا أنه قد دَلَّلَ النحاة على أن تلك اللام في هذه الأسماء ليست للتعريف، وإن كان يُتَوَهَّمُ للوهلة الأولى أنها للتعريف ؛ لأن تلك الموصولات معارف بصلاتها، وخير من بسط القول في ذلك أبو الفتح ابن جني فيما علمت، وقد ذكرت طرفاً مما قال فيما سبق[٢١٢]، فنخلص من هذا إلى أن إضافة " أيٍّ " لم تفدها التعريف إذ بدون الصلة تبقى شائعة، كما أن إضافة " مثل " و " غير " و " شبه " لا تفيدها التعريف على ما بسطه سيبويه – رحمه الله – في كتابه[٢١٣] ؛ ولمّا كانت إضافة " أيٍّ " لا تفيد تعريفاً قال أبو بكر ابن السراج – رحمه الله – : ((إن " أيّاً " بعضٌ لما تضاف إليه مبهم مجهول))[٢١٤] .

المبحث التاسع : ما تُضَاف إليه " أيٌّ "

سبق لنا الحديث عن وجوب إضافة " أيٍّ " لأجل التبعيض الذي يشتمل عليه معناها، ومع إجماع النحاة على وجوب إضافتها إلا أنه وقع الخلاف بينهم في ما يصح أن تُضاف إليه من حيث التعريف والتنكير .

فذهب جمهور النحاة إلى أنها لا تُضَاف إلاّ إلى المعرفة(٢١٥)، ومن ذلك قول السهيلي: ((إن "أيّاً " لا تكون بمعنى " الذي " حتى تضاف إلى معرفة))(٢١٦) وخالف أبو الحسن ابن عصفور وابن الضائع، فأجازا إضافتها إلى النكرة(٢١٧)، ومن ذلك عندهما قوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾(٢١٨)، فـــ" أيٌّ " عندهما موصولة، وهي مضافة إلى " منقلبٍ " و " منقلب " نكرة كما ترى، ولما رأيا أن " يعلم " لم يتعد إلى مفعولين قدَّراه بـــ" عرف " المتعدي إلى واحد، فيصبح التقدير : وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه .

والجمهور على خلاف ذلك، فلا تضاف " أيٌّ " الموصولة عندهم إلاّ إلى معرفة فيمنعون أن تكون " أيٌّ " في الآية موصولة من أجل أنها مضافة إلى نكرة، فيؤدي ذلك إلى أن تضاف " أيٌّ " الموصولة، وهي معرفة إلى نكرة(٢١٩)، فظهور تناقضه واضحٌ وعليه تكون " أيٌّ " عندهم استفهامية لا موصولة عمل فيها النصب ما بعدها، وهو " ينقلب " ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فـــ" يعلم " معلق عنها بها نفسها، والاستفهام وما بعد في محل مفعولي " يعلم " .

قلت : ومما قد يكون مؤيداً لمذهب الجمهور أن " أيّاً " الموصولة معرفةٌ بصلتها لا غير كما سبق ذلك، وهي أيضاً تلزمها الإضافة لأجل معنى التبعيض الذي فيها على ما سبق بيانه، وفي إضافتها إلى النكرة وهي معرفة تناقض، فكان من المناسب لها وهي معرفة أن تضاف إلى ما هو معرفة في الأصل، وإن لم يفدها تعريفاً، وإنما

ليتساوق اللفظ والمعنى، وكثيراً ما يُراعون اللفظ إن لم يخل بالمعنى، وهنا في إضافة " أيٍّ " إلى المعرفة – وإن لم تفدها – مراعاة لإصلاح اللفظ، وهو باب واسع، ولم أر أحداً نسق هذه المسألة في مفرداته(٢٢٠)، والله أعلم وهو الموفق .

المبحث العاشر: زمن العامل في " أيٍّ " الموصولة

هذه المسألة، وهي مسألة زمن العامل في " أيٍّ " يقع الحديث عنها في جانبين :

الجانب الأول : عن زمن العامل فيها من حيث المضي والاستقبال، ويتبعه أيضاً الحديث عن موقع هذا العامل من حيث التقدم والتأخر .

والجانب الآخر : عن صحة وقوعها مبتدأ .

أمّا زمن العامل في " أيٍّ " من حيث الاستقبال والمضي، فهي من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين النحاة، فانقسموا فيها إلى فريقين :

فريق يوجب أن يكون عاملها مستقبلاً ولا يصح أن يقع ماضياً، وهم الكوفيون(٢٢١) ورأسهم الكسائي، وله فيها مقالة مشهورة ستأتي فيما بعد . ونسب أبو حيان هذا المذهب لسيبويه والجمهور(٢٢٢)، وهو مذهبُ أبي بكر ابن السراج(٢٢٣)، وابن الباذش(٢٢٤)، وابن عصفور(٢٢٥)، وابن هشام(٢٢٦).

والفريق الآخر : يجيز أن يكون عاملها ماضياً، وأن يكون مستقبلاً، وهو مذهب البصريين، وعليه أكثر المتأخرين كالشلوبين(٢٢٧)، وابن مالك(٢٢٨)، والرضي(٢٢٩)، وأجاز أبو الحسن الأخفش عمل الماضي في " أيٍّ " قليلاً(٢٣٠) .

والحقيقة أن أول حديث نلقاه عن هذه المسألة هو قول الكسائي في مجلس مروان بن سعيد بحضرة يونس بن حبيب(٢٣١) . قال أبو العباس المبرد : أخبرني

المازني أن مروان بن سعيد بن عباد بن عبّاد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة سأل الكسائي بحضرة يونس :

أيُّ شيءٍ تشبه " أيٌّ " من الكلام ؟

فقال : " ما " و " مَنْ " .

فقال : كيف تقول : لأضربن من في الدار ؟

قال : لأضربن من في الدار .

فقال : فكيف تقول : لأركبنَّ ما تركب ؟

قال : لأركبن ما تركب .

قال : فكيف تقول : ضربت مَنْ في الدار ؟

قال : ضربت مَنْ في الدار .

قال : فكيف تقول : ركبت ما ركبت ؟

قال : ركبت ما ركبت .

قال : فكيف تقول : لأضربن أَيَّهم في الدار ؟

قال : لأضربن أَيَّهم في الدار .

قال : فكيف تقول : ضربت أَيَّهم في الدار ؟

قال : لا يجوز .

قال : لِمَ ؟

قال : " أيٌّ " هكذا خلقت .

وهذا الحوار الذي دار بين الكسائي وسائله ينصب على زمن الفعل العامل في " أيٍّ "، فذكر الكسائي هنا أنه لا يجوز أن يكون عامل " أيٍّ " فعلاً ماضياً، وأنه لابد أن يكون مستقبلاً، إلاّ أنه لم تلح له العلة التي أوجب بها أن يكون العامل في " أيٍّ " مستقبلاً لا ماضياً، فمن ثم قال : " أيٌّ " هكذا خلقت، فجعل أبو الفتح ابن

جني هذا القول من الكسائي سقطة من سقطات العلماء[٢٣٢] ؛ إذ لم يُبَيِّن العلة الموجبة لما ذهب إليه .

ثم نوقشت من بعد الكسائي هذه المسألة وبقي الخلاف فيها على حاله بالرغم من أن أبا بكر ابن السراج ذكر التعليل الذي رأى أنه يصح أن يكون جواباً للكسائي فقال : ((والجواب عندي في ذلك أن " أيّاً " بعضٌ مما تضاف إليه مبهمٌ مجهولٌ، فإذا كان الفعل ماضياً فقد عُلِمَ البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت له " أيٌّ "، والمستقبل ليس كذلك))[٢٣٣] .

فابن السراج يرى أن " أيّاً " وُضعت للإبهام، والفعل المستقبل للابهام أيضاً فهو المناسب للعمل فيها لأجل الإبهام في كلٍّ، أمّا الماضي فقد عُلِمَ فلم يعد مبهماً، فوقوعها وهي للإبهام معه وهو معلوم متناقض حسب قول أبي بكر .

ومع أن تعليل أبي بكر ابن السراج لمذهب الكسائي مقبولٌ عقلاً – وقد اقتبسه ابن الباذش، وابن عصفور، والأُبّذي[٢٣٤] دون الإشارة إليه – إلا أنه لم يكن مقبولاً لدى بعض العلماء المحققين كالشلوبين، وابن مالك، والرضي[٢٣٥] وغيرهم، ويبدو أن الذي زَهَّدَهم فيه–فيما أظن–هو أبو علي الشلوبين – رحمه الله – قال : ((ورأيت لابن الباذش من المتأخرين أن " أيّاً " هذه لا تكون أبداً مع الماضي، وإنما تكون بعد المستقبل، وهذا كلام يحكى عن الكسائي، إلاّ أنه نَازَعَ فيه من تقدم، ونازعه فيه ذلك المتقدم، فلم يكن له مستند إلاّ أن يقول : " أيٌّ " كذا خلقت .... يعني أنْ مراده بذلك، كذلك وجدها، وليس في وجودها كذلك ما يوجب ألا تكون إلاّ مع المستقبل، إذ لا أَمْرَ مُخْيِلَ[٢٣٦] هنا يُـفَرِّقُ بين المستقبل والماضي، فإذا لم يكن هناك أمرٌ مُخْيِلٌ، فلا فرق بينهما إلاّ أن ابن الباذش زاد هنا أن قال : لأنها مبهمة، فجاءت مع المستقبل ؛ لأن المستقبل مبهم البناء بينه وبين

الحال، وهذا لا معنى له)) [٢٣٧] انتهى .

وعلى منوال الشلوبين نسج الرضي فذكر أن قول القائلين : إن " أيّاً " للإبهام ويناسبها الفعل المستقبل ؛ لأنه للإبهام أيضاً قول مرفوض ؛ لاختلاف الإبهامين [٢٣٨]، وهو يعني بالإبهامين : أن " أياً " مبهمة من حيث معناها فهي عامةٌ غير محددٍ مدلولُها بمعينٍ، والفعل المستقبل مبهم أيضاً من حيث أن زمانه غير محدد بوقت لامتداد زمانه، فهما إبهامان مختلفان لا تعلق لأحدهما بالآخر [٢٣٩] .

وبعد أن عرضنا تلك الأقوال، فإن قول القائلين بلزوم استقبال عامل " أيٍّ " قول مقبول في ظل تفسير أبي بكر ابن السراج يعضده أنه لم يرد من كلام العرب ما يفيد أن الماضي عمل في " أيٍّ " وهي حجة الكوفيين على ما ذكر ابن مالك – رحمه الله –، ولم يقنع بها [٢٤٠] .

وبعد أن عرضنا لزمن العامل في " أيٍّ "، ورأينا أن بعضهم يوجب أن يكون مستقبلاً وبعضاً آخر يجيز أن يكون ماضياً ومستقبلاً، فهل هذا يقتضي أن " أياً " الموصولة يتعين أن يسبقها العامل فيها نحو: ((يعجبني أيَّهم هو قائم))، و((اضرب أيَّهم هو قائم)) ؟ أم أنه يجوز أن يتأخر عنها وأن يتقدم . وهل يجوز أن تعرّى من العوامل اللفظية فتكون مبتدأ ؟ . هذا ما سنناقشه فيما يلي :

أمّا تقدم العامل عليها، فقد صرح ابن هشام بوجوب أن يسبقها عاملُها، فقال في (أوضح المسالك): ((ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدمٌ)) [٢٤١] ثمّ أكده في (المغني) فقال: ((ولا أعلمهم استعملوا " أيّاً " الموصولة مبتدأً وسيأتي ذلك عن ثعلب)) [٢٤٢] .

وما ذهب إليه ابن هشام هو مذهب الكوفيين على حدّ ما ذكره ابن مالك وغيره [٢٤٣] .

ويبدو – والله أعلم – أن الذي دعا ابن هشامٍ إلى هذا المذهب الذي ذهب إليه ما يَذكره عن ثعلبٍ، فقال : ((وزعم ثعلبٌ أن " أيّاً " لا تكون موصولة أصلاً، وقال : – أي ثعلب – لم يُسْمع : ((أيّهم هو فاضلٌ جاءني)) بتقدير : الذي هو فاضلٌ جاءني)) (٢٤٤) .

فنّصُّ ثعلب هذا – حسب نقل ابن هشام – مفاده أن ثعلباً لم يسمع " أيّاً " مبتدأ وهو مُتكأ ابن هشام .

وهذا المذهب المانعَ من وقوع " أيٍّ " مبتدأ دعا بعض شُرَّاح قول ابن هشام إلى الاحتجاج له قياساً، فذكر أن " أياً " الموصولة لابدّ أن تسبق بعاملٍ مستقبل ؛ لتمتاز من " أيّ " الشرطية، والاستفهامية اللتين يلزمهما الصدارة، فلكي لا تقع الموصولة صدراً فيتوهم أنها استفهامية أو شرطية تركوا ذلك من أول الأمر(٢٤٥) ؛ فلذا لا تقع مبتدأ عندهم .

والذي عليه جمهور البصريين سيبويه وغيره على ما قاله ابن مالك وغيره(٢٤٦) أن " أيّاً " تقع موصولة، ويصح أن يسبقها العامل وأن يتأخر عنها .

وأما صحة وقوعها مبتدأ فقد أثبته سيبويه، فقال : ((ويقال : ((أيها تشاءُ لك))، فـــ" تشاءُ " صلة لـــ" أيّها " حتى كَمُلَ " أيّها " اسماً، ثم بَنَيْتَ " لك " على " أيها " كأنك قلت : الذي تشاءُ لك)) (٢٤٧)، فقول سيبويه هنا صريح بأن " أياً " اسمٌ موصولٌ و" تشاءُ " صلته، والموصول مبتدأ، والخبر الجار والمجرور " لك " .

قلت : ولأجل أنها إذا وقعت مبتدأ أُشْرِبَتْ معنى الشرط كغيرها من الأسماء الموصولة التي لا تكون إلا موصلة فقط، فإنها حين يبتدأ بهن تُشْرَبُ معنى الشرط(٢٤٨) .

ولأجل هذا المعنى الشرطي الذي طَرَأَ عليها حين تقدُّمها أشكل جَعْلُها موصولة عند الكوفيين وعند ابن هشام فلا تكون عندهم مبتدأ .

ولإزالة هذا الإشكال وبيان حال " أيٌّ " عند تَقَدُّمِها، أقول : إن الأسماء الموصولة جميعها يصح أن يبتدأ بها، فإذا ابْتُدِئ بهن تضمنت معنى الشرط، فلذا تدخل الفاء في أخبارها كدخولها في جواب الشرط[٢٤٩]، ومن هنا يظهر تضمن هذه الأسماء معنى الشرط، ومنه قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[٢٥٠] .

فـ" الذين " اسم موصول في محل رفع مبتدأ، وخبره " لهم " و " الفاء " دخلت الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط، ومثل هذا كثيرٌ لا يحصى .

وأمّا " أيٌّ " حين وقوعها في أول الكلام ففيها تفصيل ؛ فتارة تأتي موصولةً، فتكون مبتدأً، وتارة تكون شرطية فتَكُونُ موصولةً في محل رفع مبتدأ إن لم يقترن بخبرها " الفاء " ظاهراً أو منويا، نحو: ((أيها تشاءُ لك))، فـ" تشاءُ " فعلٌ مضارع مرفوع صلة لـ" أيٌّ "، و" لك " جار ومجرور خبر لـ" أيٌّ " .

فإن اقترن الخبر " لك " بالفاء، فهي شرطية لا غير ويجب نصبها هنا مفعولاً به لـ" تشاء " ويجب أيضاً جزم " تشاء " لأنه فعل الشرط، وكذلك إن نُوِيَت الفاء، وهذا كله مستفاد من قول سيبويه : ((وتقول : أيُّها تشاءُ لك، فـ" تشاءُ " صلة لـ" أيها " حتى كمل اسماً، ثم بَنَيْتَ " لك " على " أيُّها " كأنك قلت : الذي تشاء لك، وإن أضمرت " الفاء " جاز وجزمت " تشاءُ " ونصبت " أيها " وإن أدخلت " الفاء " قلت : أيُّها تشأْ فلك ؛ لأنك إذا جازيت لم يكن الفعل وصلاً[٢٥١] .

والذي يظهر لي من خلال قول سيبويه السابق أن " أيّاً " لّما كانت لفظاً مشتركاً بين أسماء الشرط والأسماء الموصولة، فوجود الفاء مع " أيٌّ " – وهذه الفاء تلزم الجزاء إن لم يكن وفق الشرط – قوّى جانب الشرطية فيها ؛ لأنها حين تقدمت " أيٌّ " تحقق لها الصدرية اللازمة للشرط، فلّما أتت الفاء قطعت عنها الموصولية، ومحضتها للشرط، وهذا نظر دقيق من الإمام – رحمه الله – استفدناه من نصه السابق .

ونخلص من هذا إلى أن " أيّاً " الموصولة على مذهب سيبويه تكون مبتدأ إن لم تقع الفاء في خبرها لفظاً أو تقديراً، ولم يكن الخبر صالحاً أن يكون شرطاً، وأمّا من خالف سيبويه من العلماء رحمهم الله فقد قَصُر نظرهم عن نظره بل فات بعض شراحه فلم أره عند السيرافي أجل شُرّاح الكتاب، ولا عند الأعلم وإن كان مقتفٍ لخُطا السيرافي، والله الهادي والموفق للصواب .

المبحث الحادي عشر: " أية " الموصولة من حيث الصرف وعدمه

" أية " الموصولة المؤنثة اسم كبقية الأسماء الموصولة وتعريف تلك الأسماء على الصحيح بصلاتها، إلاّ أنّه أُختُلفَ في موجب تعريف " أيَّة "، فذهب بعضهم إلى أنها معرفة بالإضافة الظاهرة أو المنوية عند عدم ظهورها، والصحيح أنها معرفة بالصلة كبقية أخواتها الموصولات؛ لأن الإضافة التي تلزمها لا تفيدها التعريف ؛ لما يؤدي إليه ذلك من اجتماع تعريفين على اسمٍ واحدٍ، وهو ممنوع عندهم إجماعاً، وقد بسطت ذلك في موضعه(٢٥٢).

فإذا علمنا أن " أيّةً " الموصولة معرفة، وهي أيضاً مؤنثة بلحاقها تاء التأنيث، فهل هي في حال تأنيثها مع انضمام التعريف لها ممنوعة من الصرف للتعريف

والتأنيث ؛ أم أنها مصروفة ؟

لقد ذكر أبو علي الفارسي في كتابه (الأبيات المشكلة الإعراب) (٢٥٣) مذهبين قديمين في هذه المسألة .

المذهب الأول : يوجب صرفها فتنون، وهو مذهب الجمهور، وأبي الحسن الأخفش على ما حكاه المازني عنه، وقال به هو أيضاً، فيقولون مثلاً : ((رأيت أيَّةً)) بتنوين " أيةٍ " .

المذهب الثاني : يوجب منعها من الصرف، وهو مذهب أبي عمر فيما حكاه المبرد عن أبي عثمان المازني عنه، فيقول مثلاً: ((رأيت أيّةَ)) بنصب " أيَّة " غير منونة .

وهذان المذهبان عند الفارسي مذهبان صحيحان، والأول عنده أبين، ولكلٍّ دليله القياسيّ، فحجة الأخفش على صرفها أن التنوين في " أيَّةٍ " واقع في وسط هذا الاسم ؛ لأن الاسم الموصول – مكون على هذا الاعتبار – من الموصول وصلته، فالصلة من تمام الاسم، فالتنوين واقعٌ قبل الصلة، فبذلك يكون واقعاً وسط الاسم، فعليه يكون التنوين بعضَ الاسم، وبعض الاسم لا يسقط، وشَبَّه هذا التنوين بالتنوين الواقع وسط " خيرٍ منك " لو سمينا به امرأة، فإننا نقول : ((خيراً منك)) بإثبات التنوين على " خيرٍ " ؛ لأنه بعض من هذا الاسم .

فالتشابه هنا بين الموصول وصلته، وبين ((خيرٍ منك)) آت من قبل أن كلاً منهما اسمٌ متركب فالأول من الموصول وصلته والثاني من كلمة " خير " وكلمة " منك " فلما تشابها في التركيب وجب لهما حكم واحدٌ، فلمّا صرف " خير منك " اقتضى القياس صرف شبيهه " أيَّة " .

وأمّا قول أبي عمر، فقد وجهه أبو علي الفارسي بأن ذكرَ أن " أيّةً " الموصولة مؤنثة بتاء التأنيث، فإذا انضاف إليها التعريف بالإضافة حسب قول أبي عمر فقد اجتمع فيها التأنيث والتعريف، فاجتماع هاتين العلتين مسوغ لمنع الصرف .

لكن الفارسيّ لّما رأى أنها مصروفة في قول الأخفش بتعليل قوي وهو وقوع التنوين وسط الكلمة – على ما سبق – علل منع الصرف عند أبي عمر بتعليل آخر مغايرٍ ومنظورٍ فيه إلى قول الأخفش، فالأخفش، يجعل الصلة متمة للاسم الموصول كتتميم " منك " لقولنا ((خير منك)) وكتتميم " زيداً " لقولنا ((ضاربٌ زيداً))، فهذه اللواحق وهي " منك " و " زيداً " في تعليل قول الأخفش مشابهة للصلة من حيث أن كلاًّ متمم لما قبله، فمن ثَمَّ حُكِمَ لها بحكمٍ واحدٍ، وهو الصرف، أما تعليل مذهب أبي عمر، فإن المشابهة بين الصلة وبين هذه اللواحق متباعدة، فهذه اللواحق يعمل فيها ما قبلها وهو " خير " و " ضارب "، أمّا الموصول فلا يعمل في صلته، فبهذا التصور تكون هذه اللواحق ألزم لما قبلها وأكثر تشبثاً بها من الصلة بالموصول، وذلك لاقتضاء ما قبل تلك اللواحق لها، وطلبها إياها بالعمل، فلا تتم تلك الأسماء إلا بهذه اللواحق، فإذا لم تتم الأسماء إلا بهذه اللواحق ؛ لقوة التلازم وقع التنوين وسطاً، ووجب بقاؤه، أمّا الصلة فليست كذلك ؛ إذ لا عمل بينها وبين الاسم الموصول، فاختلف الحكم، فصرفت اللواحق وبنيت " أية " .

ومع قوة هذا الاحتجاج العقلي الذي وجه به أبو علي الفارسي مذهب أبي عمرَ، فقد أدرك أيضاً بثاقب ذهنه أن هذا التلازم الذي ذكره بين تلك اللواحق وبين العوامل فيها هو الذي أوجب الصرف لتلك العوامل، فإن هناك تلازماً أقوى منه بين الصلة والموصول، فإن كل موصولٍ لابدّ له من صلة لا محالة، وأيضاً فإن العوامل العاملة في اللواحق مِنْ مثل " ضاربٍ زيداً " و " خيرٍ منك " قد تذكر

وحدها فيكون منها كلاماً صحيحاً تاماً دون تلك اللواحق، وهو مالا يكون في الاسم الموصول ؛ إذ لا يذكر الاسم الموصول دون صلته، فدل هذا على أنّ الموصول مع صلته أشد تلازماً من تلك العوامل مع لواحقها، فإذا وجب الصرف فيما هو أقل تعلقاً بما بعده وهي العوامل، فمن باب أولى وجوب صرف " أيَّة " الموصولة ؛ لشدة تعلق الموصول بصلته، فعلى هذا التوجيه فإن تنوين " أيةٍ " على ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش أبين عند الفارسيّ .

وهذه المسألة على ما تراه قد أفاض فيها أبو علي ولم أجد في كتب النحاة لا من قبله ولا من بعده من أدار الحديث فيها على هذه الصورة أو بعضها، إلاّ أنهم قد ذكروا أمراً جديراً بالعناية لم يذكره أبو علي مع ظهوره، ووجوب اعتباره، وهو أن الحجة لمن صرف " أية " أن التعريف الذي تعرفت به ليس مما يمنع الصرف، فالتعريف المانع للصرف هو تعريف العلمية مع انضمام علة أخرى إليها على ما هو مقرر، أما تعريف الإضافة المنوية التي يقول به أبو عمر لم يثبته أحدٌ من النحاة مانعاً للصرف، اللهم إلاّ في كلمة " جُمعَ " وأخواتها التي على وزن " فُعَل " في التوكيد، فقد منعوها من الصرف للعدل وتعريف الإضافة المنوية(٢٥٤)، فكان في هذا تأييدٌ لمذهب أبي عمر، إلاّ أنهم فرقوا بين تعريفي الإضافة في كلٍّ من " أيَّة " و " جُمعَ "، فإضافة " أيَّة " تكون ظاهرة، وتكون منوية، أمّا إضافة " جمع " فلا تكون إلا منوية ولا يصرح بها أبداً، فبهذا تكون أكثر شبهاً بالعلم من " أية " فتكون " أيةٌ " الموصولة مصروفة للاحتمال الذي في هذه العلة، فمع وجود الاحتمال فإنه يجب الرجوع إلى الأصل وهو الصرف . فإذا كان في تعريف " أيَّة " الموصولة شبهة تمنع الصرف على حدّ ما ذهب إليه أبو عمر، فإننا قد تحدثنا عن تعريف " أيٍّ " وثبت هناك أن تعريفها بالصلة وليس بالإضافة المنوية أو الظاهرة، فعلى هذا فهي معرفة بغير الإضافة التي جعلها أبو عمر طرفاً في المنع، فمن ثم لم يتوفر لها من العلل ما يمنع

صرفها، فيكون مذهب أبي الحسن وغيره الموجبين لصرفها مذهباً صحيحاً وإن كان تعليله سقيماً ؛ لأنه قد سبق لنا أن ذكرنا أن " أيّاً " تلزمها الإضافة لفظاً أو تقديراً؛ لأنها بعض من كلّ، فلابدّ من إضافتها إلى الكل، كما يضاف البعض إلى الكل(٢٥٥)، فإذا لم تضف تعين تنوينها عوضاً عن تلك الإضافة، وكذلك " أية " تلزمها الإضافة لفظاً أو تقديراً، فإذا لم تُضَف ظاهراً نُوِّنتْ فكان التنوين عوضاً عن الإضافة، فالتنوين اللاحق لـ" أيةٍ " ليس تنوين صرف وإنما هو تنوين عوض وهذا لا يعني أنها غير مصروفة بل هي مصروفة لظهور علامة الجرّ عليها كسرة، وهي في هذا قريبة الشبه بجمع المؤنث السالم، فإنه منون ولا بد، وهذا التنوين تنوين مقابلة، وليس تنوين صرف، مع أن هذا الجمع مصروفاً لكن ليس بدلالة التنوين، وإنما بجره بالكسرة. وهذا لم أجده لأحدٍ من أهل العلم دليلاً على هذه القضية . والله الهادي إلى الصواب ومنه العون والسداد .

نتائج البحـث:

١ – ثبت من خلال هذا البحث أن تأنيث " أيٍّ " الموصولة بالتاء لغة فصيحة، وليست ضعيفة أو شاذة لورودها في القرآن .

٢ – تثنية " أيٍّ " وجمعها جمع سلامة مذكراً ومؤنثاً لغة لبعض العرب لا يصح إنكارها، فابن كيسان يحكيها عن العرب، والرواية لا ترد بالرأي .

٣ – صحة مذهب سيبويه في جواز بناء " أيٍّ " الموصولة المضافة المحذوف صدر صلتها على الضم ؛ لقوة أدلته السماعية والقياسية، ومن خالفه فجعلها استفهامية أو غير ذلك حَاداً عن الصواب فكثرت عليه المآخذ .

٤ – البيت الذي أنشده أبو عمرو الشيباني :

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيُّهم أفضل

لم يقع لأحد من متقدمي النحاة كالخليل، ويونس، وسيبويه مع تقدم راويه، وإلا لظهر لرواية هذا البيت أثرها في تصويب مذهب سيبويه عند تلك الطبقة، فيبدو أن أول من أشاعه بين أهل العلم أبو سعيد السيرافي في شرحه على الكتاب .

٥ – تعريف " أيٍّ " الموصولة بالصلة لا بالإضافة، وإن كان الظاهر أنها معرفة بهما معاً .

٦ – لا تضاف " أيٌّ " الموصولة إلاّ إلى معرفة لما تؤدي إليه إضافتها إلى نكرة وهي معرفة من تناقض .

٧ – يكون العامل في ".أيٍّ " الموصولة فعلاً نحو ((يعجبني أيهم قام)) فإذا كان كذلك لزم أن يكون مستقبلاً .

٨ – تقع " أيٌّ " الموصولة مبتدأ خلافاً لمن أنكر ذلك فيتجرد عندئذٍ خبرها من الفاء لفظاً ونية، فإن وقعت الفاء في الخبر ظاهرة أو مقدرة كانت شرطية .

٩ – " أية " المؤنثة بالتاء ذكر الجمهور، والأخفش، والمازني أنها مصروفة والتنوين دليلٌ عليه ؛ لأنه لا يسقط بحكم أنه جزء من الكلمة، وإنما كان جزء من الكلمة ؛ لأنه واقع وسطها ؛ لأن الكلمة مكونة من " أية " ومن صلتها، فالتنوين على هذا جزء من " أية " وسقوط جزء من وسط الكلمة ممتنع، وذكر أبو عمر أنها غير مصروفة للتأنيث وتعريفها بالصلة فلا تنون .

والصحيح أنها مصروفة كما ذهب إليه الجمهور، والأخفش، والمازني لكن ليس التنوين دليلاً على الصرف، وإنما دليل الصرف جرّها بالكسرة الظاهرة، وأمّا التنوين فهو تنوين عوضٍ لا تنوين صرف .

❖ ❖ ❖

الهوامش والتعليقات

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠١ .

(٢) المغني : ١٠٧، وشرح أبيات المغني : ٢ / ١٤٦ .

(٣) الأزهيه في معاني الحروف : ١٠٦ .

(٤) أمالي ابن الشجري : ٣ / ٣٩ – ٤٤، والمغني : ١٠٧، وشرح الكافية : ٣ / ٥٩ .

(٥) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٣٥٦ – ٣٥٧ .

(٦) الجمل : ٣٢٤، وانظر اللسان : ((أيا)) ١٤ / ٥٦ .

(٧) الأنعام : ٨١ .

(٨) الإسراء : ١١٠ .

(٩) مريم : ٦٩ .

(١٠) المزمل : ١ .

(١١) أمالي ابن الشجري : ٣ / ٤٤ .

(١٢) المغني : ١٠٩ .

(١٣) الوضيعة : الخسارة : اللسان ((وضع)) ٨ / ٣٩٨ .

(١٤) انظر رسالة " أيّ " المشددة : ٤١ .

(١٥) العين : ((أوى)) ٨ / ٤٣٧، ومقاييس اللغة : ((أوى)) ١ / ١٥١ .

(١٦) انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٧٧، وشرح ابن يعيش : ٣ / ١٤٥ .

(١٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠٣ .

(١٨) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠٣ .

(١٩) العين : ((أوى)) ٨ / ٤٣٧، ومقاييس اللغة : ((أوى)) ١ / ١٥١ .

(٢٠) المحتسب : ٢ / ١٥١ .

(٢١) المحتسب : ٢ / ١٥٠ – ١٥١ .

(٢٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠١ .

(٢٣) نتائج الفكر : ٢٠٠ – ٢٠١ .

(٢٤) البيت في معجم مقاييس اللغة : ١ / ١٦٩، ونتائج الفكر : ٢٠٠، والصحاح : " أيا "، واللسان " أيا " .

(٢٥) البيت في الشعر والشعراء : ٣٦٩، ونتائج الفكر : ٢٠١ .

(٢٦) الكتاب : ١ / ٢٢ .

(٢٧) أوضح المسالك : ١ / ١٤٧، وهمع الهوامع : ١ / ٢٨٩ .

(٢٨) الكتاب : ٢ / ٤٠٧، وانظر قول الخليل الآتي ص ١٦، وشرح السيرافي : ٣ / ١٧٤ / أ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠٠، وشرح الأشموني : ١ / ١٦٥ – ١٦٦ .

(٢٩) المذكر والمؤنث للأنباري : ٦٦٩، والمذكر والمؤنث لابن التستري : ٦١ .

(٣٠) المذكر والمؤنث لابن التستري : ٦١ .

(٣١) المذكر والمؤنث لابن للتستري : ٦١ .

(٣٢) سورة لقمان : ٣٤ .

(٣٣) سورة الانفطار : ٨ . وهنا نشير إلى أن " أيّاً " في الآيتين ليستا موصولة ولا إشكال في ذلك، فـ" أيٌّ " على مختلف أنواعها تسير في هذا الشأن على قاعدة واحدة، قال الإمام أبو إسحاق الشاطبي في (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) : ١ / ٥٠١ : ((ولا يقال : إن كلام الناظم – يعني ابن مالك – في الموصولة، وكلام سيبويه في الاستفهامية، وأين إحداهما من الأخرى ؟ لأنا نقول : " أيٌّ " في جميع مواقعها تجري على أصل واحد، فالشاهد على أحد مواقعها شاهد على سائرها)) .

(٣٤) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٢، وشرح الجزولية : ١ / ٤٨١ .

(٣٥) شرح الجزولية : ١ / ٤٨١ .

(٣٦) البيت لمجهول، انظر همع الهوامع : ١ / ٢٩٢، والدرر اللوامع : ١ / ٦٠ .

(٣٧) شرح الكافية : ٣ / ٢٢ .

(٣٨) التذييل والتكميل : ١ / ٢١٥/أ .

(٣٩) المساعد : ١ / ١٤٩ .

(٤٠) الجزولية : ٥٤ .
(٤١) هذا القول جعلته قولاً مستقلاً ؛ لأن الفراء في الظاهر يسوي بين التذكير والتأنيث، وأنا لا أرى أن الفراء يريد بذلك التسوية، وسيأتي بيان تلك الأقوال فيما يلي : ص ١٧ .
(٤٢) لقمان : ٣٤ .
(٤٣) الانفطار : ٨ .
(٤٤) معاني القرآن : ٢ / ١٤٢ . والبيت من إنشاد الفراء، ولم أعثر له على قائل .
(٤٥) التذييل والتكميل : ١ / ٢١٥ / أ، وانظر ما سبق من تنبيه في القول الثاني، وأن تضعيف هذه اللغة ليس من قول ابن كيسان .
(٤٦) الكتاب : ٢ / ٤٠٧ .
(٤٧) بيت حسان في ديوانه : ١ / ٣٦٥ ، وشرح السيرافي : ٣ / ١٧٤ / أ، وانظره براويه لا شاهد فيها في معجم ما استعجم " كوث " .
(٤٨) شرح السيرافي : ٣ / ١٧٤ / أ .
(٤٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠١ . والبيت مجهول .
(٥٠) النكت : ٦٨٢ .
(٥١) التسهيل : ٣٤، وانظر المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠١ .
(٥٢) المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠١ .
(٥٣) يوسف : ٧٠ .
(٥٤) الفجر : ٢٧ .
(٥٥) نتائج الفكر : ١٩٩، وأوضح المسالك : ٤ / ٦٨، وهمع الهوامع : ٣ / ٢٩ .
(٥٦) شرح شعر زهير بن أبي سلمى : ١٢٧، ٢٤٠، والتاج ((أي)) ٨ / ٣ .
(٥٧) الهاشميات : ٣٨، المحتسب : ١ / ١٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣١٠، وشرح الجزولية : ١ / ٤٨١، والخزانة : ٩ / ١٣٧ .
(٥٨) معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٤٣ .
(٥٩) شرح التسهيل : ١ / ٢٠٠ .

(٦٠) البيت مجهول القائل، وهو في شرح الجزولية : ١ / ٤٨١، وهمع الهوامع: ١ / ١٥٧ .

(٦١) شرح التسهيل : ١ / ٢٠٠، والملخص : ١ / ١٩٢، وتوضيح المقاصد والمسالك : ١ / ٢٤٢ والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠٠ .

(٦٢) الجزولية : ٥٤ .

(٦٣) شرح الجزولية : ١ / ٤٨١ .

(٦٤) لقمان : ٣٤ .

(٦٥) الإنفطار : ٨ .

(٦٦) الفجر : ٢٧ .

(٦٧) المشكاة والنبراس للعطار : ١ / ٤١٦ .

(٦٨) معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٤٢ .

(٦٩) المذكر والمؤنث للأنباري : ٦٦٩ .

(٧٠) شرح الجزولية : ١ / ٤٨١، ٥٠٨ .

(٧١) شرح الكافية : ٣ / ٢٢ .

(٧٢) حاشية الصبان : ١ / ١٦٦ .

(٧٣) شرح الكافية : ٣ / ٢٢ .

(٧٤) التذييل والتكميل : ١ / ٢١٥ / أ، والتضعيف هنا من أبي حيان وليس من ابن كيسان .

(٧٥) المساعد : ١ / ١٤٩ .

(٧٦) المذكر والمؤنث : ٦٢ .

(٧٧) شرح الكافية : ٣ / ٢٢ .

(٧٨) الإيضاح في علل النحو : ٦٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٥٥ .

(٧٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٩٤ .

(٨٠) الإيضاح في علل النحو : ٥٤ – ٥٥ .

(٨١) هم هذيل، انظر شرح التسهيل : ١ / ١٩١ .

(٨٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠٤ .

(٨٣) سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٥٥ – ٣٥٦ .

(٨٤) الكتاب : ٢ / ٣٩٩، والأصول : ٢ / ٣٢٤، وشرح السيرافي : ٣ / ١٦٩ / أ، والإنصاف : ٧٠٩، ونتائج الفكر : ١٩٩ .

(٨٥) الكتاب : ٢ / ٣٩٩، والأصول : ٢ / ٣٢٤، وشرح السيرافي : ٣ / ١٦٩ / أ، والإنصاف : ٧٠٩ – ٧١٠، وشرح ابن يعيش : ٧ / ٨٧، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٢٤ / ب، ونتائج الفكر : ١٩٩ .

(٨٦) مريم : ٦٩ .

(٨٧) انظر تلك الصور في توضيح المقاصد والمسالك : ١ / ٢٤٢ – ٢٤٣، وهمع الهوامع: ١ / ٣١٢ – ٣١٣ .

(٨٨) انظر الكتاب : ٢ / ٣٩٩، والأصول : ٢ / ٣٢٤، وشرح السيرافي : ٣ / ١٦٩ / أ، والإنصاف : ٧٠٩ – ٧١٠ .

(٨٩) الكتاب : ٢ / ٣٩٩ .

(٩٠) شرح السيرافي : ٣ / ١٦٩ / ب . وانظر أيضاً الأصول : ٢ / ٣٢٤، والانصاف : ٧٠٩ – ٧١٠، والنكت : ٦٧٨، وشرح المفصل : ٧ / ٨٧، والمغني : ١٠٧، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٢٤ / ب، وهمع الهوامع : ١ / ٣١٣ .

(٩١) أمالي ابن الشجري : ٣ / ٤١ .

(٩٢) الكتاب : ٢ / ٤٠٠ .

(٩٣) شرح الجزولية : ٤٧٥ .

(٩٤) مريم : ٦٩ .

(٩٥) مجالس العلماء : ٢٣١، وانظر الكتاب : ٢ / ٤٠١ .

(٩٦) الكتاب : ٢ / ٤٠٠ .

(٩٧) انظر مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٨، والبحر المحيط : ٦ / ٢٠٩، والدر المصون : ٧ / ٦٢٣ – ٦٢٤، وانظر الكتاب : ٢ / ٣٩٩، وشرح السيرافي : ٣ / ١٧١ / أ .

(٩٨) الكتاب : ٢ / ٣٩٩، وشرح السيرافي : ٣ / ١٧١ / أ، والإنصاف : ٧١١ .

(٩٩) مريم : ٦٩ .

(١٠٠) شـــرح السيرافي : ٣ / ١٧١ / أ، وشرح ابن يعيش : ٧ / ٨٧، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠١ .

(١٠١) الكتاب : ٢ / ٤٠١ .

(١٠٢) النكت : ٦٧٨ .

(١٠٣) انظر ص : ٩ – ١٠ .

(١٠٤) أمـــالي ابـــن الشـــجري : ٣ / ٤١، وشـــرح الشـــاطبي : ١ / ٥٠٣، والمـــلخص ١ / ١٩٣، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٢٤ / ب .

(١٠٥) مريم : ٦٩ .

(١٠٦) انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٢ / ٣٢٣ .

(١٠٧) زيادة ليست من نص سيبويه ؛ لإيضاح معناه .

(١٠٨) الكتاب : ٢ / ٣٩٨ .

(١٠٩) شرح السيرافي : ٣ / ١٧٠ / أ .

(١١٠) النكت : ٦٧٨ .

(١١١) الكتاب : ٢ / ٤٠١ .

(١١٢) النكت : ٦٧٩ .

(١١٣) الجيم : ٣ / ٢٦٤ " باب العين " .

(١١٤) وانظر البيت أيضاً في شرح السيرافي : ٣ / ١٧١ / أ، والمقاصد في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠٥، والإنصاف : ٧١٥ .

(١١٥) شرح التسهيل : ١ / ٢٠٨، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٢٤٤ .

(١١٦) المغني : ١٠٨ .

(١١٧) الأصـــول : ٢ / ٣٢٣، وشرح الجزولية : ١ / ٤٧٥، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٩٧، وحاشية ابن الحاج على المكودي : ١ / ٧٣ .

(١١٨) الكتاب : ٢ / ٤٠٠ – ٤٠١ .

(١١٩) شرح السيرافي : ٣ / ١٧٠ / ب، وابن يعيش ٧ / ٨٧، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٩٧ – ٩٨، والتذليل والتكميل : ١ / ٢٢٤ / ب .

(١٢٠) النساء : ٣ .

(١٢١) النور : ٤٥ .

(١٢٢) مريم : ٦٩ .

(١٢٣) الكتاب : ٢ / ٤٠٠ .

(١٢٤) مريم : ٦٩ .

(١٢٥) شعر الأخطل : ١ / ٣٨٢، والكتاب : ٢ / ٣٩٩، وأمالي ابن الشجري : ٣ / ٤٢، وشرح ابن يعيش : ٣ / ١٤٦ .

(١٢٦) الكتاب : ٢ / ٣٩٩، وشرح الكافية : ٣ / ٦٢، وشرح السيرافي : ٣ / ١٧٠ / ب .

(١٢٧) شرح الكافية والبيت ينسب للعجاج وليس في ديوانه، وهو في المحتسب: ١٦٥/٢، وشرح الجمل : ١ / ١٩٣، والمغني : ٢٤٦، ٥٨٥، والخزانة : ٢ / ١٠٩ .

(١٢٨) شرح الكافية : ٣ / ٦٢ .

(١٢٩) الأنعام : ٩٣ .

(١٣٠) الأصول : ٣ / ٣٢٣ .

(١٣١) الأصول : ٣ / ٣٢٣ .

(١٣٢) نتائج الفكر : ١٩٩، وبدائع الفوائد : ١ / ١٧٣ .

(١٣٣) الكتاب : ٢ / ٤٠١، وبدائع الفوائد : ١ / ١٧٢، ١٧٣ .

(١٣٤) بدائع الفوائد : ١ / ١٧٢ .

(١٣٥) الأنعام : ٩٣ .

(١٣٦) ص ٤١ .

(١٣٧) البحر المحيط : ٦ / ٢٠٨ .

(١٣٨) بدائع الفوائد : ١ / ١٧٢ .

(١٣٩) انظر : الكتاب : ٢ / ٤٠٠ – ٤٠١، ومجالس العلماء : ٢٣١، وشرح السيرافي : ٣ / ١٧٠ / ب، والنكت : ٦٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٧، والمغني : ١٠٨ .

(١٤٠) مريم : ٦٩ .

(١٤١) شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٧ .

(١٤٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٣ .

(١٤٣) النمل : ٢٥ .

(١٤٤) شرح الكافية : ٣ / ٦٢ .

(١٤٥) شرح السيرافي : ٣ / ١٦٩ / ب .

(١٤٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٣ .

(١٤٧) مجالس العلماء : ٢٣١ .

(١٤٨) المغني : ١٠٨ .

(١٤٩) انظر ما سبق ص : ٤٣ .

(١٥٠) المغني : ١٠٨، والجنى الداني : ٣٢٠ – ٣٢١ .

(١٥١) شــرح السيرافي : ٣ / ١٧٠ / أ، ومجالس العلماء : ٢٣١، وشرح ابن يعيش : ٧ / ٨٧، وانظر أمالي ابن الشجري : ٣ / ٤٢ .

(١٥٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٣ .

(١٥٣) انظر الإنصاف : ٧١٤ .

(١٥٤) سبق تخريجه في : ٣٢ .

(١٥٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٣، ومجالس العلماء : ٢٣١ .

(١٥٦) البحر المحيط : ٦ / ٢٠٨ .

(١٥٧) البحر المحيط : ٦ / ٢٠٨ .

(١٥٨) الكتاب : ٣ / ١٤٣ .

(١٥٩) سورة القمر : ١ .

(١٦٠) اللسان : " ندى " ١٥ / ٣١٦ .

(١٦١) الكتاب : ٢ / ٣٩٨ .

(١٦٢) سبق تخريجه في : ٣٢ .

(١٦٣) ص : ٣٣ .

(١٦٤) إعــراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٣، مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٦٣، والجامع لأحكام القرآن : ١١ / ١٣٤ .

(١٦٥) التخمير : ((شرح المفصل)) ٢ / ١٩٤ .

(١٦٦) شرح السيرافي : ٣ / ١٦٩ / ب .

(١٦٧) انظر ص : ٥٤ وما بعدها .

(١٦٨) انظر ص : ٢٦ – ٢٧ .

(١٦٩) انظر ص : ٥٧ .

(١٧٠) الكتاب : ٢ / ٣٩٩ .

(١٧١) توضيح المقاصد : ١ / ٢٤٥، والمغني : ١٠٩، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٢٥ / ب، وابن الطراوة النحوي : ٢٦٣ وما بعدها .

(١٧٢) المسائل المنثورة : ١٢١، وشرح ابن يعيش : ٧ / ٧٨ .

(١٧٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٣ .

(١٧٤) الأصول : ٢ / ٣٢٤، وأمالي ابن الشجري : ٣ / ٤٢ .

(١٧٥) نتائج الفكر : ١٩٨ .

(١٧٦) انظر ما سبق ص : ٤٥ – ٤٦، والدر المصون : ٧ / ٦٢٢ .

(١٧٧) الكشاف : ٤ / ٤٣ . وانظر البحر المحيط : ٦ / ٢٠٨، والدر المصون : ٧ / ٦٢٢ .

(١٧٨) البحر المحيط : ٦ / ٢٠٨ .

(١٧٩) مريم : ٦٩ .

(١٨٠) المسائل المشكلة : ٣٤٠ – ٣٤١ .

(١٨١) هذه الشواهد التي ذكرتها هنا سواءً الآية، أم أقوال العرب التي حكاها سيبويه، أم بيت الشعر قد سبق الحديث عنها وأعيد هنا جانباً منه لما يقتضيه الترجيح من ذكر لذلك .

(١٨٢) سبق تخريجه في : ٣٢ .

(١٨٣) انظر ص : ٣٢ .

(١٨٤) الجيم : ٢ / ٣٦٤ .

(١٨٥) سبق تخريجه في : ٣٢ .

(١٨٦) شرح التسهيل : ١ / ٢٠٨ .

(١٨٧) البيت لم أجده في كتب المبرد التي تحت يدي، وهي المقتضب، والكامل، والمذكر والمؤنث، ونسب عدنان وقحطان، والمراثي والتعازي، ورسالة في أعجاز أبيات تغني في التمثيل عن صدورها، والفاضل، وشرح لامية العرب مع " أعجب العجب " للزمخشري .

(١٨٨) المغني : ٥٣٥ .

(١٨٩) شرح ابن يعيش : ٧ / ٨٧ .

(١٩٠) مريم : ٦٩ .

(١٩١) المغني : ١٠٩ .

(١٩٢) نتائج الفكر : ٢٠٠ .

(١٩٣) قلت أيضاً : ولو صح ما تصوره السهيلي من أن عدم وجود النظير مطلقاً يوجب عدم التأسيس لمثل هذا، لما وجدنا بعض أهل العلم قد قَعَّدَ لمسألة انفردت بحكم لا يشاركها فيه غيرها . ألم تر أنّ أبا الحسن الأخفش – رحمه الله – فيما حكى أبو الفتح ابن جني – رحمه الله – [الخصائص : ١ / ١١٥ – ١١٦] قد قال في ((شنئيٌّ)) المنسوب إلى ((شنوءة)) إنه جميع ما جاء فيه، فقال أبو الفتح : ((وما ألطف هذا القول من أبي الحسن، وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيءٌ ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء وكان أيضاً صحيحاً فلا غرو ولا ملام)) وهذه المسألة التي ذكرها من قياس الأخفش تدل على أنه قاس على مسألة مفردة والله أعلم .

(١٩٤) شرح الجزولية : ١ / ٤٦٠، والدر المصون : ١ / ٢٢٥ – ٢٢٦ وكما أنهم ذكروا قبح حذف صدر الصلة مع غير " أيٍّ "، فقد ذكروا أنه مع " ما " الموصولة أشد قبحاً منه مع " الذي " ؛ لطول " الذي " . إعراب القرآن للنحاس: ١/١٥٣ .

(١٩٥) الكتاب : ٢ / ٤٠٤ .

(١٩٦) الصحاح : ((أيا)) : ١٢٧٧، ورسالة " أي " المشددة : ٤٣ .

(١٩٧) مريم : ٦٩ .

(١٩٨) شرح ابن يعيش : ٣ / ١٤٥، وما سبق ص ٩ .

(١٩٩) سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٥٥ – ٣٥٦، وانظر شرح ابن يعيش : ٣ / ١٤٥، وشرح الكافية : ٣ / ٢١، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٢٦ / أ .

(٢٠٠) يريد أبو زيد السهيلي بكلمة " الجملة " الجميع لا الجملة التي توصف بأنها اسمية أو فعلية .

(٢٠١) نتائج الفكر : ٢٠٠ .

(٢٠٢) انظر التذييل والتكميل : ١ / ٢٢٤ / ب .

(٢٠٣) سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٥٨، وانظر القاموس المحيط " ل ذ ي " .

(٢٠٤) نتائج الفكر : ٢٠٠ – ٢٠١ .

(٢٠٥) شرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٥ .

(٢٠٦) سورة مريم : ٦٩ .

(٢٠٧) حاشية الشيخ يس بن زين الدين الحمصي على شرح الفاكهي لقطر الندى : ٢١٠ – ٢١١ .

(٢٠٨) حاشية الشيخ يس : ٢١١ .

(٢٠٩) نتائج الفكر : ١٩٧ – ١٩٨ .

(٢١٠) شرح الكافية : ٣ / ٢١ .

(٢١١) انظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي : ٤٥٤ .

(٢١٢) انظر ص : ٦٥ – ٦٦ .

(٢١٣) الكتاب : ١ / ٤٢٢ – ٤٢٣ .

(٢١٤) الأصول : ٢ / ٣٢٥ .

(٢١٥) انظر شرح ابن يعيش : ٣ / ١٤٥، وشرح التسهيل : ١ / ١٢٨، وشرح الكافية : ٣ / ٢١، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٢٥ / ب .

(٢١٦) نتائج الفكر : ٢٠٠ .

(٢١٧) شرح الجمل : ٢ / ٤٦٠، والمغني : ٥٤٥، ٦٠٧، ٦٦٨، وهمع الهوامع : ١ / ٢٩١، والتصريح على التوضيح : ١ / ١٣٥، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٠٦، والتبيان في إعراب القرآن : ١٠٠٣ .

(٢١٨) الشعراء : ٢٢٧ .

(٢١٩) همع الهوامع : ١ / ٢٩١ .

(٢٢٠) ذكر أبو الفتح ابن جني في الخصائص : ٢ / ٣١٢، باباً بعنوان ((في إصلاح اللفظ))، وهذا الباب واسع وله مفردات في كثيرٍ من كتب العلماء في مواضع متفرقة .

(٢٢١) شرح التسهيل : ١ / ١٩٩ - ٢٠٠، وإرتشاف الضرب : ٢ / ١٠١٣ .

(٢٢٢) إرتشاف الضرب : ٢ / ١٠١٢ .

(٢٢٣) الأصول : ٢ / ٣٢٥ .

(٢٢٤) شرح الجزولية للشلوبين : ٢ / ٦٠٦ .

(٢٢٥) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٦٠ .

(٢٢٦) أوضح المسالك : ١ / ١٣٨ .

(٢٢٧) شرح الجزولية : ٢ / ٦٠٦ .

(٢٢٨) شرح التسهيل : ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢٢٩) شرح الكافية : ٣ / ٢١ .

(٢٣٠) المساعد : ١ / ٨٤٨ .

(٢٣١) بنصه إلى آخر الحكاية من مجالس العلماء للزجاجي : ١٨٦ .

(٢٣٢) الخصائص : ٣ / ٢٩٢ .

(٢٣٣) الأصول : ٢ / ٣٢٥ .

(٢٣٤) شرح الجزولية للشلوبين : ٢ / ٦٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٦٠، وشرح الجزولية : ٤٧٥ - ٤٧٦، وشرح الكافية : ٣ / ٢١ .

(٢٣٥) انظر مراجع الهامش السابق .

(٢٣٦) معنى مُخْيِل، أي متصور .

(٢٣٧) شرح الجزولية للشلوبين : ٢ / ٦٠٦ .

(٢٣٨) شرح الكافية : ٣ / ٢١ .

(٢٣٩) انظر : مجيب النّدا إلى شرح قطر الندى للفاكهي : ٢١١ .

(٢٤٠) شرح التسهيل : ١ / ٢٠٠ .

(٢٤١) أوضح المسالك : ١ / ١٣٨ .

(٢٤٢) المغني : ١٠٩ .

(٢٤٣) شرح التسهيل : ٢ / ١٩٩ – ٢٠٠، وانظر إرتشاف الضرب : ٢ / ١٠١٣ .

(٢٤٤) المغني : ١١٠ .

(٢٤٥) مجيب النِّدا إلى شرح قطر الندى : ٢١١ .

(٢٤٦) شرح التسهيل : ١ / ١٩٩ – ٢٠٠، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠١٣ .

(٢٤٧) الكتاب : ٢ / ٣٩٨ .

(٢٤٨) انظر سر صناعة الإعراب : ١ / ٢٥٨ وما بعدها .

(٢٤٩) سر صناعة الإعراب : ١ / ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٢٥٠) البقرة : ٢٧٤ .

(٢٥١) الكتاب : ٢ / ٣٩٨ .

(٢٥٢) انظر ما سبق : ٦٥ وما بعدها .

(٢٥٣) كتاب الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر) : ٤٥٥ – ٤٥٧ .

(٢٥٤) انظر شرح التسهيل : ١ / ٢١١، والمساعد : ١ / ١٥٥ – ١٥٦، وشرح الكافية: ٣ / ٥٦٣، وأوضح المسالك : ٤ / ١٦٨ .

(٢٥٥) سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٥٥ – ٣٥٦، ونتائج الفكر : ٢٠٠، وانظر ما سبق ص: ٩، ٦٤ – ٦٥ .

المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

١ – التذييل والتكميل – لأبي حيان – مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم ٧٣ نحو عن نسخة دار الكتب المصرية – والجزء الأول من نسخة الأسكريال رقم ٥٢ .

٢ – شرح الجزولية للأبذي (الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من شرحه على الجزولية) – تحقيق الدكتور : سعد حمدان الغامدي – رسالة دكتوراه – كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى – مكة المكرمة .

٣ – شرح السيرافي – مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (١٩٦ – ٢٠٠) عن نسخة دار الكتب رقم : ١٧٣ .

٤ – المشكاة والنبراس شرح كتاب الكراس – لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد السلام العطار – رسالة دكتوراه – تحقيق الدكتور : محمد نجم السيالي كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ .

ثانياً : المطبوعات :

١ – إرتشاف الضرب – لأبي حيان الأندلسي – تحقيق الدكتور : رجب عثمان محمد – مراجعة د. رمضان عبد التواب – (ط١) ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م– مكتبة الخانجي – القاهرة .

٢ –

٣ – الأزهية في علم الحروف – لعلي بن محمد الهروي – تحقيق عبد المنعم الملوحي – دمشق – ١٣٩١ هـ – ١٩٨٢ م .

٤ – الأصول – لأبي بكر ابن السراج – تحقيق عبد الحسين الفتلي – (ط١) ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م – دار الرسالة – بيروت .

٥ – إعراب القرآن – لأبي جعفر النحاس – تحقيق الدكتور : زهير غازي زاهد – مطبعة العاني – بغداد – ١٩٧٩ م .

٦ – أمالي ابن الشجري (هبه الله بن علي بن حمزة العلوي) – تحقيق الدكتور: محمود الطناحي – (ط١) مطبعة المدني ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

٧ – الإنصاف في مسائل الخلاف – لأبي البركات الأنباري – تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٤) ١٣٨٠ هـ – ١٩٦٩ م .

٨ – أوضح المسالك – لابن هشام الأنصاري – تحقيق : الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت .

٩ – الإيضاح في علل النحو – لأبي القاسم الزجاجي- تحقيق الدكتور : مازن المبارك – (ط٢) – دار النفائس – ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .

١٠ – البحر المحيط- لأبي حيان الغرناطي- مطبعة السعادة بالقاهرة- ١٣٢٨ هـ .

١١ – بدائع الفوائد – لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية – تحقيق بشير محمد عيون – مكتبة دار البيان – دمشق، ومكتبة المؤيد- الرياض (ط١)- ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ م .

١٢ – التاج (تاج العروس من جواهر القاموس) – للزبيدي – المطبعة الخيرية – القاهرة – ١٣٠٦ هـ .

١٣ – التبيان في إعراب القرآن – لأبي البقاء العكبري – تحقيق : علي محمد البجاوي – طبع دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي وشركاه) .

١٤ – التخمير (شرح المفصل) – لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي – تحقيق الدكتور: عبد الرحمن العثيمين – دار الغرب الإسلامي – (ط١) ١٩٩٠ م .

١٥ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – لابن مالك – تحقيق محمد كامل بركات – دار الكتاب العربي – ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .

١٦ – توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك) – لابن أم قاسم المرادي – تحقيق : الدكتور عبد الرحمن سليمان – مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .

١٧ – الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي الجزء (١١) فقط) – مطبعة دار الكتب المصرية – ١٣٦٠ هـ – ١٩٤١ م .

١٨ – الجمل- لأبي القاسم الزجاجي- تحقيق الدكتور: علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – بيروت – (ط١)- ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

١٩ – الجنى الداني في حروف المعاني – للمرادي – تحقيق الدكتور : طه محسن – دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل .

٢٠ – الجيم – لأبي عمرو الشيباني – تحقيق : عبد العليم الطحاوي، والدكتور محمد مهدي علام – الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

٢١ – حاشية ابن الحاج على شرح المكودي – (ط٢) – دار الفكر – بيروت .

٢٢ – حاشية الشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي على شرح الفاكهي لقطر الندى ((مجيب الندا)) – شركة مطبعة مصطفى الحلبي – (ط٢) – ١٣٩٠ هـ – ١٩٧١ م .

٢٣ – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – نشر: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) .

٢٤ – الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل – لأبي محمد بن السيد البطليوسي تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي – منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية – دار الرشد ١٩٨٠ م .

٢٥ – الخصائص – لأبي الفتح ابن جني – تحقيق : محمد علي النجار – دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت – (ط٢) .

٢٦ – الدرر اللوامع على همع الهوامع – لأحمد أمين الشنقيطي (ط٢) – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت .

٢٧ – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – لأحمد بن يوسف (المعروف بالسمين الحلبي) – تحقيق الدكتور : أحمد محمد الخراط – (ط١) ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م – دار القلم – دمشق .

٢٨ – ديوان حسان بن ثابت – تحقيق : سيد حنفي حسن – الهيئة المصرية العامة .

٢٩ – ديوان العجاج – رواية الأصمعي – تحقيق الدكتور : عزة حسن – مكتبة دار الشرق – بيروت .

٣٠ – رسالة ((أيّ)) المشدّدة – للشيخ : عثمان النجدي الحنبلي – تحقيق الدكتور : عبد الفتاح الحموز – (ط١) ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م – دار الفيحاء ودار عمّار– عَمَّان– الأردن .

٣١ – سر صناعة الإعراب– لأبي الفتح ابن جني– تحقيق حسن هنداوي– (ط١)– دار العلم – دمشق .

٣٢ – شرح الأبيات المشكلة الإعراب (المسمى إيضاح الشعر) – لأبي علي الفارسي – تحقيق الدكتور حسن هنداوي – دار القلم دمشق، ودارة العلوم والثقافة بيروت (ط١) ١٤٠٧ هـــ – ١٩٨٧ م .

٣٣ – شرح أبيات مغني اللبيب – لعبد القادر البغدادي – تحقيق : عبد العزيز رباح، وأحمد الدقّاق – (ط ١) منشورات دار المأمون – دمشق .

٣٤ – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية للحلبـــي .

٣٥ – شرح التسهيل – لابن مالك – تحقيق الدكتور : عبد الرحمن السيد، والدكتور : محمد بدوي المختون – (ط١) هجر للطباعة والنشر – القاهرة .

٣٦ – شرح التصريح على التوضيح – للشيخ خالد الأزهري – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .

٣٧ – شرح جمل الزجاجي – لابن عصفور الاشبيلي (الشرح الكبير) – تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح – وزارة الأوقاف – الجمهورية العراقية .

٣٨ – شرح الكافية للرَّضي – من عمل : يوسف حسن عمر – (ط٢) منشورات جامعة قار يونس – بنغازي – ليبيا .

٣٩ – شرح المفصل – لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت – مكتبة المثنى – القاهرة .

٤٠ – شرح المقدمة الجزولية – للأستاذ أبي علي الشلوبين – تحقيق الدكتور : تركي بن سهو العتيبي (ط١) ١٤١٣ هـــ – ١٩٩٣ م – مكتبة الرشد – الرياض .

٤١ – الشعر والشعراء – لابن قتيبة – طبع في مدينة ليدن سنة ١٩٠٢ م .

٤٢ – الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري – تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (ط٢) ١٣٩٩ هـــ .

٤٣ – ابن الطراوة النحوي – للدكتور عياد الثبيتي – (ط١) مطبوعات النادي الأدبي بالطائف ١٤٠٣ هـــ – ١٩٨٣ م .

٤٤ – العين – للخليل بن أحمد الفراهيدي – تحقيق الدكتور : مهدي المخزومي، والدكتور : إبراهيم السامرائي – وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية .

٤٥ – القاموس المحيط – لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي – تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة – بيروت (ط٢) ١٤٠٧ هـ–١٩٨٧ م .

٤٦ – الكتاب – لسيبويه – تحقيق : عبد السلام محمد هارون – دار القلم، ودار الكتاب العربي، الهيئة العامة .

٤٧ – الكشاف – لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري – تحقيق الشيخ : عادل أحمد عبد الجواد، والشيخ : علي محمد معوض – (ط١) ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م – مكتبة العبيكان – الرياض .

٤٨ – اللباب في علل البناء والإعراب– لأبي البقاء العكبري– تحقيق غازي مختار طليمات– (ط١) ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م – دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق .

٤٩ – اللسان – لابن منظور، دار صادر – بيروت .

٥٠ – مجالس العلماء – لأبي القاسم الزجاجي – تحقيق عبد السلام محمد هارون (ط٢) ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م – مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض .

٥١ – المحتسب– لأبي الفتح ابن جني– تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين– القاهرة ١٣٨٦ هـ

٥٢ – المذكر والمؤنث – لأبي بكر الأنباري – تحقيق الدكتور : طارق الجنابي – مطبعة العاني – بغداد – ١٩٧٨ م .

٥٣ – المذكر والمؤنث– لابن التستري– تحقيق الدكتور: أحمد عبد المجيد هريدي – مكتبة الخانجي – القاهرة، ودار الرفاعي – الرياض (ط١) ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

٥٤ – المسائل المشكلة، المعروفة بـ(البغداديات) – لأبي علي الفارسي – دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي – مطبعة العاني – بغداد – ١٩٨٣ م .

٥٥ – المسائل المنثورة – لأبي علي الفارسي – تحقيق مصطفى الحدري – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٥٦ – المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل – تحقيق الدكتور : محمد كامل بركات – مركز البحث العلمي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة .

٥٧ – مشكل إعراب القرآن – لمكي بن أبي طالب القيسي – تحقيق ياسين محمد السواس – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٣٩٤هـ-١٩٧٤ م .

٥٨ – معاني القرآن – لأبي زكريا الفراء – الجزء الأول – تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار – والجزء الثاني محمد علي النجار – دار الكتب المصرية -- والجزء الثالث عبد الفتاح شلبي، وعلي النجدي ناصف – الهيئة المصرية العامة .

٥٩ – معاني القرآن وإعرابه – للزجاج – شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – بيروت – (ط١) ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٦٠ – مغني اللبيب – لابن هشام – تحقيق الدكتور : مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله – دار الفكر – بيروت – (ط٣) ١٩٧٢ م .

٦١ – المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الشاطبي) – تحقيق نخبة من أساتذة جامعة أم القرى – تحت الطبع – الجزء الأول فقط تحقيق الدكتور : عبد الرحمن سليمان العثيمين .

٦٢ – مقاييس اللغة – لأبي الحسين أحمد بن فارس – تحقيق عبد السلام محمد هارون – (ط٢) ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م – شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر .

٦٣ – المقدمة الجزولية (الجزولية) – تحقيق وشرح الدكتور : شعبان عبد الوهاب محمد – مطبعة أم القرى – مصر .

٦٤ – الملخص في ضبط قوانين العربية – لأبي الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأشبيلي – تحقيق الدكتور : علي بن سلطان الحكمي (ط١) ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٦٥ – نتائج الفكر – لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيلي – تحقيق الدكتور : محمد إبراهيم البنا – دار الرياض للنشر والتوزيع .

٦٦ – النكت في تفسير كتاب سيبويه – للأعلم الشنتمري – تحقيق الدكتور : زهير محسن سلطان – (ط١) – معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

٦٧ – الهاشميات – شرح محمد محمود الرافعي – (ط٢) – القاهرة .

٦٨ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – للسيوطي – تحقيق عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت .

The Clitic 'AYYU' in the Grammar Lesson

Dr. Hammad bin Mohammad Al-Thomali

Abstract:

Praise is due to Allah, Lord of the universe, and peace and blessings be upon our prophet Mohammad, and his family and companions.

This paper investigates the relative clitic 'ayyu' in its various aspects. This particle is derived from the word (al-awyu) meaning the appending of one item to another: which as a result, signifies part of a whole. It mostly denotes the masculine gender, though the feminine suffix / t / is added to this particle in some of the Arabic variants. It has also occurred in the Text of the Holy Qur'an.

One of the most noticeable issues of 'ayyu' in this paper is that one of its forms is concomitant with the nominative case but never with the accusative or genitive cases. This has raised conflict among grammarians concerning this aspect of the clitic. Some argue that is not a relative particle; rather, it is an interrogative one. Sibawaihi however confirms that it is a relative particle. His argument is more likely to be the strongest and is supported by evidence.

Many grammarians point out that this clitic must be preceded by future indicating verb and others point out that it can be preceded by a past tense indicating verb. The researcher believes, however, that it

could only be preceded by the future indicating verb, or otherwise it would be considered subject of the sentence.

The paper ends with some remarks and conflicting views on the feminine relative clitic 'ayyat' regarding its morphological status.

For a complete version of the paper in Arabic see pp.613-703

* * *